العراق
محافظة المثنى
إستثمار المثنى
4
حزيران ٢٠٠٩
مجلة شهرية تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

دولة رئيس الوزراء يشيد بانجازات هيئة استثمار المثنى ويعدها الافضل على مستوى العراق

توقيع مذكرة تفاهم على انشاء 10000 عشرة الاف وحدة سكنية في المثنى

هيئة استثمار المثنى تعقد مؤتمرا موسعا مع كبرى الشركات الاستثمارية في ماليزيا لإقامة مشاريع استثمارية عملاقة

معالي الوزير الدكتور سامي رؤوف الاعرجي

يلتقي مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس ادارة شركة كونكرتك الاسترالية

التقى معالي الوزير الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد والوفد المرافق له من شركة كونكرتك الاسترالية الذي ترأسه الدكتور محمد حمود ورجل الأعمال كريم القزويني مدير فرع الشركة في بغداد والشيخ فاضل مهلهل ابو الجون عضو مجلس محافظة المثنى السابق وقد حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار السيد سالار محمد أمين والسيد عدنان الرماحي مدير عام الدائرة القانونية للهيئة الوطنية والمهندس عامر عباس عزيز معاون مدير عام هيئة استثمار المثنى والمهندس احمد عبدالكاظم عيسى مدير القسم الاداري والمالي في هيئة استثمار المثنى وقد رحب معاليه بالوفد الاسترالي وأوضح ان استراليا تعتبر قوة اقتصادية لما تمتلكه من خبرات علمية عالية المستوى في مختلف الميادين كما أشار في معرض حديثه عن أهمية الاستثمار في المجال الزراعي بين استراليا والعراق وعلى وجه التحديد في محافظة المثنى كونها ثاني اكبر محافظات العراق لما تحتويه من مساحات شاسعة وارض خصبة صالحة لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية كما أشاد سيادته بتاريخ المثنى وبواقعها الاقتصادي والجغرافي وبالموارد الطبيعية الكامنة فيها والتي تصلح لمختلف أنواع الصناعات وقد بين الدكتور حمود بالغ اهتمامه في الاستثمار في المحافظة وتحديدا في القطاع الصناعي والزراعي ومشاريع معالجة المياه ومشاريع تدوير النفايات وأعرب في نهاية اللقاء عن روح التفاؤل والتعاون التي سادت مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا بين كونكرتك الاسترالية وهيئة استثمار المثنى في العشرين من كانون الثاني الماضي والتي تضمنت إقامة تسعة مشاريع استثمارية عملاقة في محافظة المثنى.

توقيع مذكرة تفاهم على انشاء عشرة آلاف وحدة سكنية في محافظة المثنى

من اجل تطوير الحركة الاستثمارية في مجالي البناء والإعمار وقعت هيئة استثمار المثنى ومجموعة بينند وشركة كونكرتك الاسترالية مذكرة تفاهم لإنشاء (١٠٠٠٠) عشرة آلاف وحدة سكنية على شكل مجمعات من البناء العمودي على أن لا يقل عدد الطوابق للبناية الواحدة عن ستة ولا يزيد على عشرة طوابق وبمساحة تتراوح من ١٠٠م٢ إلى ١٢٠م٢ للوحدة السكنية وقد وقعها عن الجانب العراقي المهندس عامر عباس عزيز معاون مدير عام هيئة استثمار المثنى ونائب رئيس مجلس الإدارة وعن الجانب الاسترالي الدكتور محمد حمود المدير المفوض لمجموعة بينند وشركة كونكرتك الاسترالية وقد جرى ذلك بحضور السادة رئيس ومدير غرفة تجارة المثنى وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

على أن ينفذ المشروع طبقا للمواصفات العالمية مع كافة المستلزمات في شروط تنفيذ بنود العقد المزمع توقيعه لاحقا مثل خدمات الطرق ومحطات توقف حافلات النقل والصرف الصحي ومعالجة المياه الثقيلة وعدد من المدارس ودور للعبادة ومحطات توليد للطاقة الكهربائية وذلك للإسهام في تخفيف أزمة السكن والحد منها وستكون عملية بيع الوحدات السكنية للمواطنين وفقا لآلية مرسومة من قبل الشركة المنفذة وهيئة استثمار المثنى بالتعاون مع القطاع المصرفي العراقي.

هيئة استثمار المثنى تقوم بحملة ترويجية واسعة في مملكة ماليزيا للترويج عن الفرص الاستثمارية المتاحة في المثنى

في إطار الجولة الترويجية التي تقوم بها هيئة استثمار المثنى في مملكة ماليزيا التقى المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة والوفد المرافق له الذي ضم المهندس جلال حميد جبار عضو مجلس الادارة بالسيد نعيم عزيز كاظم المستشار التجاري العراقي في مقر الملحقيه التجارية العراقية في كوالالمبور وتم التباحث خلال اللقاء حول الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى والعروض التي تقدمها الهيئة لجذب المستثمرين الماليزيين للاستثمار في العراق على وجه العموم وفي محافظة المثنى بشكل خاص و الوقوف على اهم متطلبات الشركات الماليزية الراغبة بالاستثمار في المثنى من جانبه أبدى المستشار التجاري العراقي في ماليزيا إعجابه الشديد بعمل وفد الهيئة في ماليزيا والطريقة التي تم فيها لقاء عدد كبير من المسؤولين والمستثمرين الماليزيين كما وأكد دعمه لتوجهات الهيئة واستقطاب المستثمرين لمحافظة المثنى.

هيئة استثمار المثنى تعقد مؤتمرا موسعا مع كبرى الشركات الاستثمارية في ماليزيا لإقامة مشاريع استثمارية عملاقة في المحافظة

من اجل الارتقاء بالعملية الاستثمارية في محافظة المثنى وفي إطار الجولات الترويجية الواسعة التي تقوم بها هيئة استثمار المثنى ترأس المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة وفدا من الهيئة ضم المهندس جلال حميد جبار عضو مجلس الإدارة في الهيئة للمشاركة في المؤتمر المشترك لهيئة استثمار المثنى وهيئة التجارة الماليزية الذي عقد في مدينة كوالالمبور عاصمة مملكة ماليزيا وبحضور الملحق التجاري العراقي وكبار رجال الإعمال والمستثمرين الماليزيين المؤتمر الذي يهدف إلى خلق أجواء من التعاون بين الجانبين العراقي والماليزي والعمل على جذب الشركات الماليزية للاستثمار في محافظة المثنى حسب ما صرح به المهندس عادل داخل محمد مدير عام الهيئة ورئيس الوفد المشارك وأضاف ان الشركات الماليزية أبدت استعدادها للاستثمار في المحافظة ومن المؤمل ان تقوم الهيئة بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع الشركات الماليزية الراغبة بالاستثمار في المثنى بعد ان وجهنا عدد من الدعوات إلى الشركات الاستثمارية للاستثمار في محافظة المثنى وتعتبر هيئة تجارة ماليزيا (الماترد) من كبريات الهيئات التجارية في العالم وهي معروفة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وجنوب شرق أسيا وتضم الهيئة مجموعة من الشركات الكبرى التي يزيد عددها على (٦٠٠٠) شركة. وفي الإطار نفسه أبدى الملحق التجاري العراقي في ماليزيا إعجابه الشديد بعمل هيئة استثمار المثنى والجهود الجبارة التي يبذلها القائمون عليها في جذب الشركات الاستثمارية ودفع عجلة العملية الاستثمارية في المحافظة .

وقد حضي المؤتمر باهتمام كبير من وسائل الإعلام العالمية ووكالات الأنباء وكون صدى واسعا لدى الصحافة الماليزية التي أعطت المؤتمر حيزا كبيرا على صفحاتها الجدير بالذكر إن محافظة المثنى من المحافظات التي يتوقع لها مستقبل كبير في تطوير الحركة الاستثمارية نظرا للظروف الأمنية المستقرة التي تسود المحافظة إضافة إلى وفرة المواد الأولية التي تساعد على قيام الكثير من الصناعات إلى جانب توفر الأيدي العاملة الرخيصة في المحافظة.

هيئة استثمار المثنى

تطلع على التجربة الماليزية للاستثمار في القطاع السياحي

في إطار الانفتاح على الاستثمار العالمي ومواكبة التطور في الاستثمار ورغبة في الترويج الاستثماري للفرص الاستثمارية في محافظة المثنى وعلى هامش انعقاد الدورة التدريبية التي أقامها مركز الحوار الدولي في العاصمة كوالالمبور وتحت شعار (الاستثمارات الأجنبية وكيفية تحديد واستقطاب المشاريع بالتعاون مع هيئة استثمار المثنى).

توجه وفد هيئة استثمار المثنى برئاسة معاون مدير عام الهيئة و نائب رئيس مجلس الادارة المهندس عامر عباس عزيز وعضو مجلس الإدارة السيد خزعل كاطع عيسى والسيد ناصر سلمان الميالي الى مملكة ماليزيا في شهر آذار الماضي للاطلاع على التجربة الماليزية في قطاع السياحة حيث زار الوفد عدد كبير من المشاريع الاستثمارية السياحية لقطاع الفندقة والمجمعات التجارية ومدن الألعاب الترفيهية وبين الوفد في معرض جولته لمختلف الشركات الاستثمارية فرص الاستثمار المتاحة في محافظة المثنى حيث أبدت كبريات الشركات الماليزية رغبتها في الاستثمار في محافظة المثنى كبناء مدن سياحية وترفيهية.

لقطات مصورة من زيارة الوفد الى ماليزيا

رئيس مجلس محافظة المثنى يؤكد على اهمية تطوير واقع المحافظة الاقتصادي

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار ورئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني رئيس مجلس محافظة المثنى والوفد المرافق له بحضور المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وقدم السيد مدير عام الهيئة شرحا مفصلا عن انجازات الهيئة للمشاريع الاستثمارية من خلال توقيع سبعة مذكرات تفاهم مع شركات عالمية عملاقة ومنح سبعة عشر اجازه استثمارية بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة على مستوى الإعمار والبناء.

وبين السيد مدير عام الهيئة المعوقات والصعوبات التي تواجه عمل الهيئة ووعد الدكتور الحساني بتذليل كافة الصعوبات معبرا عن دعمه لعمل الهيئة مؤكدا على اهمية تطوير واقع المحافظة الاقتصادي من خلال استقطاب كبرى الشركات العالمية لانشاء مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد والتنمية في المحافظة.

اعضاء مجلس المحافظة يؤكدون على تواصل الدعم لهيئة استثمار المثنى

في إطار الجهود المتواصلة من قبل المسؤولين في محافظة المثنى لدفع عجلة الاستثمار في المحافظة استقبل المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة عضوي مجلس محافظة المثنى المهندس ماجد عبد الله سادود والأستاذ رسول راضي أبو حسنة اللقاء الذي تم بحضور المهندس عامر عباس عزيز معاون مدير عام الهيئة ونائب رئيس مجلس الإدارة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الأقسام في الهيئة جرى فيه مناقشة واقع العملية الاستثمارية في المثنى والمراحل التي تم الوصول إليها والوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها الهيئة وعلى وجه الخصوص مشكلة عدم تخصيص الأراضي للمستثمرين كما تم بحث سبل التعاون من اجل إيجاد الحلول السريعة والمناسبة لتلك المشاكل بالإضافة إلى بحث آلية إقامة عدة مصافي للنفط في المثنى لحاجة المحافظة الماسة إليها وللاستفادة من المواد الناتجة من عملية التنقية كما تم خلال اللقاء مناقشة عدد الإجازات الممنوحة ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع عدد من الشركات الاستثمارية العالمية وفي ختام اللقاء تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك من الهيئة ومجلس المحافظة لدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجهها الهيئة والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لها.

مجموعة بينتد وشركة كونكرتك الاسترالية تعقد مؤتمرا صحفيا في مقر هيئة استثمار المثنى

عقدت مجموعة بينتد وشركة كونكرتك الاسترالية مؤتمرا صحفيا موسعا في مقر هيئة استثمار المثنى حضره عدد من وكالات الانباء وشبكات الاعلام وصرح الدكتور محمد حمود مدير شركة بينتد وكونكرتك الاسترالية عن افتتاح مكتب للشركة في محافظة المثنى لمتابعة ورعاية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المزمع تنفيذها في المحافظة

وبين الدكتور محمد حمود الفائدة الاقتصادية القصوى عند انجازها والبالغ عددها تسعة مشاريع إستراتيجية تتضمن معمل لصناعة الاسمنت بطاقة إنتاجية عالية وفق احدث المواصفات العالمية ومعهد تكنولوجيا الكونكريت ومعمل الأوكسجين الطبي ومعمل المواد العازلة بالإضافة إلى إنشاء ١٠٠٠٠ عشرة آلاف وحدة سكنية متطورة

وأشار الدكتور حمود إلى أن فترة التنفيذ لتلك المشاريع تصل إلى أربع سنوات

وأكد المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة أهمية هذه المشاريع اقتصاديا من خلال تشغيل الأيدي العاملة والإنعاش الاقتصادي والتقليل من أزمة السكن كما وعد بتذليل كافة الصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ تلك المشاريع.

هيئة استثمار المثنى تمنح الإجازة الاستثمارية السابعة عشر لإنشاء مجمع تسويقي (مول تجاري متكامل)

منحت هيئة استثمار المثنى إجازة الاستثمار السابعة عشر لمجموعة عبد الرضا خورشيد للتجارة الدولية والمقاولات والتي يمثلها السيد عبد الرحيم الرفاعي لإقامة مجمع عبد الرضا خورشيد للتجارة الدولية والمقاولات التجارية والذي سيهدف الى تنشيط الحركة التجارية في المثنى المشروع الذي سيكون برأس مال يبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي حددت مدة انجازه بستة أشهر الجدير بالذكر انها الإجازة السابعة عشر التي منحتها الهيئة للمستثمرين في المثنى والتي تدلل على مدى اقبال المستثمرين على المحافظة لما تتمع به من مقومات بنى ارتكازية جاذبة للاستثمار ومناخ استثماري ناجح.

هيئة نزاهة المثنى تشيد بالجهود الفاعلة والمتميزة لهيئة الاستثمار في المحافظة

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة السيد ظفار عبد الواحد خشان نائب رئيس هيئة نزاهة المثنى بحضور الشيخ فاضل مهلهل أبو الجون والمستثمر العراقي عبد الرحيم الرفاعي وقد جرى خلال اللقاء التباحث حول آلية عمل هيئة الاستثمار والجهود التي يبذلها العاملون فيها من اجل جذب كبرى الشركات العالمية الاستثمارية للارتقاء بواقع المحافظة الاقتصادي التي تفتقر إلى العديد من المشاريع الحيوية والتي يمكن إقامتها من خلال تفعيل قطاع الاستثمار في إنشاء مشاريع استثمارية عملاقة لوجود كافة المقومات التي تؤهلها إن تكون محط أنظار المستثمرين كما وتطرقا إلى المعوقات التي واجهت عمل الهيئة ومناقشة سبل إيجاد الحلول الناجعة لها وفي ختام اللقاء بارك السيد عبد الواحد جهود العاملين في الهيئة متمنيا لهم دوام التقدم في عملهم من اجل خدمة أهالي المثنى ودفع عجلة التنمية فيها.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركتي انفست بارادايز وكاندي كروب على انشاء سبعة مشاريع استثمارية عملاقة

سعيا منها لجعل محافظة المثنى مركزا لاستقطاب الشركات الاستثمارية العالمية للارتقاء بالعملية الاستثمارية استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة وفدا من شركتي (انفست برادايز وكاندي كروب)البريطانية بحضور المهندس ماجد عبد الله سادود عضو مجلس محافظة المثنى وعضو لجنة الاستثمار والاقتصاد والتنمية في مجلس المحافظة والمهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة في هيئة استثمار المثنى وقد تم خلال اللقاء توقيع مذكرة تفاهم مع المدير العام لشركة انفست بارادايز المهندس منتصر ادهم عزمي الأنصاري جرى الاتفاق خلالها على بناء مطار دولي حديث في محافظة المثنى والذي من شانه ان يساعد على تنشيط الحركة السياحية والتجارية بين المحافظة وبلدان العالم كما تم الاتفاق على إقامة عدد من المشاريع الصناعية العملاقة منها إنشاء مصفى نفطي يعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى (١٥٠)الف برميل يوميا الأمر الذي سيساعد على سد حاجة المحافظة من المشتقات النفطية وكذلك إمكانية قيام صناعات أخرى للمواد المشتقة من النفط الخام والعمل على إنشاء معمل اسمنت يعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى (٥/١٢) الف طن يوميا الذي يعد من المشاريع الرائدة كون المحافظة مقبلة على نهضة عمرانية عملاقة وهي بحاجة الى هكذا مشروع مع توفر كميات هائلة من المواد الأولية في بادية السماوه كما تم الاتفاق على إقامة معمل كوستك صودا بطاقة (٧٥) طن سنويا صودا كاوية و(٥٠) طن / من مادة الكلور وقد أبدى الأنصاري استعداد الشركة لتشغيل خطوط سكك حديد بقاطرات جديدة (مترو اب كراوند) كما جرى الاتفاق على إعادة تأهيل وبناء فندق دار الاستراحة الكائنة في المثنى الى فندق أربعة نجوم وبناء مدينة اعراس سياحية على ضفاف بحيرة ساوه واستثمار ضفة نهر الفرات اليمنى لإنشاء مطاعم درجة أولى بكوادر أجنبية لاسيما وان محافظة المثنى تفتقر إلى المشاريع السياحية ذات المواصفات العالمية بالرغم من توفر المقومات الأساسية التي تؤهلها لقيام هذه المشاريع الاستثمارية أسوة بباقي مدن العالم الأخرى من جانبها أبدت هيئة استثمار المثنى استعدادها التام لتقديم كافة التسهيلات التي من شانها مساعدة الشركة على المباشرة بالاستثمار من اجل الارتقاء بالمحافظة والعمل على رفع مستوى البناء والاعمار في المثنى.

غرفة تجارة السماوه تعقد اتفاقية لإقامة المعرض التجاري الاسترالي السنوي في محافظة المثنى

من اجل الارتقاء بالواقع التجاري في محافظة المثنى والعمل على تعزيزه مع بلدان العالم عقد في هيئة استثمار المثنى اجتماع مشترك جمع بين غرفة تجارة السماوه برئاسة السيد كريم محمد علي مجيد رئيس الغرفة وشركة بينت الاسترالية . الإجتماع الذي عقد بحضور الدكتور محمد حمود المدير المفوض لشركة بينت الاسترالية تم الاتفاق خلاله على تفعيل التعاون المشترك وتوسعة التبادل التجاري والمهني بين الطرفين.

كما نصت الاتفاقية على أن تقدم الشركة الاسترالية وغرفة تجارة السماوه قوائم بأسماء التجار والفنيين مع كافة البيانات والمعلومات الخاصة بهم والعمل على تسهيل أمور الوفود التجارية وضرورة تشكيل لجان لبحث الأمور الهامة و مراجعة دوائر الدولة المعنية لها ومعالجة ومتابعة المسائل ذات العلاقة بين الطرفيين, والاتفاق على الإسراع وتسهيل التبادل التجاري وتنمية الروابط بين الجانبين, كما نص الاتفاق على التعاون لإقامة المعرض الاسترالي الدائم في محافظة المثنى.

نائب رئيس مجلس محافظة المثنى السيد محمد عربود هداد يزور هيئة استثمار المثنى

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة السيد محمد عربود هداد نائب رئيس مجلس محافظة المثنى. وأوضح السيد المدير العام طبيعة المشاريع العملاقة التي ستنفذ قريبا بالإضافة إلى مذكرات التفاهم الموقعة مع عدد من الشركات العالمية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تدعم وتعزز اقتصاد المحافظة

كما أشاد السيد هداد بالانجازات التي قدمتها الهيئة متمنيا النجاح والازدهار نحو مستقبل أفضل وقد حضر اللقاء المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الادارة.

الدكتور فالح عبد الحسن سكر يؤكد على اهمية وجود مدينة طبية متكاملة وبناء مستشفيات تخصصية وفق احدث المواصفات العالمية

في إطار التعاون المشترك بين هيئة استثمار المثنى ومجلس المحافظة من اجل خلق بيئة استثمارية جاذبة تعمل على استقطاب الشركات العالمية للاستثمار في المثنى استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى الدكتور فالح عبد الحسن سكر عضو مجلس المحافظة ومدير عام صحة المثنى اللقاء الذي جرى بحضور المهندس عامر عباس عزيز معاون مدير الهيئة ونائب رئيس مجلس الإدارة والسيد محمد صاحب آل تاج الدين مدير دائرة الري وعدد من مدراء الأقسام في الهيئة تم التطرق خلاله الى مناقشة آفاق الاستثمار وسير العملية الاستثمارية في المحافظة والمراحل التي تم التوصل إليها وآلية منح الاجازات للشركات الاستثمارية وعدد الاجازات الممنوحة ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع عدد من الشركات المحلية والعالمية كما تم سرد المعوقات التي تواجهها الهيئة والعمل على إيجاد السبل الكفيلة لحلها وتذليل المعوقات التي تقف حائلا أمام المشاريع الاستثمارية العملاقة وفي ختام اللقاء بارك الدكتور سكر الجهود التي يبذلها القائمون على الهيئة مثمنا جهودهم في استقطاب الشركات العالمية للاستثمار في محافظة المثنى كما اكد على اهمية استقطاب شركات عالمية متخصصة في بناء المستشفيات التخصصية للاسهام في رفد الجهود المبذولة من قبل وزارة الصحة ودائرة صحة المثنى للنهوض بالواقع الصحي وتقديم افضل الخدمات الصحية لأبناء المحافظة من خلال بناء مدينة طبية متكاملة.

جولة ميدانية لمجلس محافظة المثنى وهيئة الاستثمار للمشاريع الاستثمارية التي باشرت العمل فعليا على ارض الواقع في مدينة السماوه

من اجل تفعيل دور قطاع الاستثمار في محافظة المثنى وللوقوف على آخر المراحل التي وصل إليها العمل في المشاريع الاستثمارية قام فريق مشترك من هيئة استثمار المثنى ومجلس المحافظة بجولة ميدانية لتفقد المشاريع الاستثمارية في مدينة السماوه وضم الفريق المهندس ماجد عبد الله سادود عضو مجلس محافظة المثنى وعضو لجنة الاقتصاد والاستثمار والتنمية في مجلس المحافظة والمهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة في هيئة الاستثمار والمهندس عقيل عبد الحسن سكر مدير القسم الاقتصادي والفني في الهيئة والسيد أوس محمد علي مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين في الهيئة وجرى خلال الجولة الاطلاع على عدد من المشاريع الاستثمارية في المثنى من بينها مشروع محطة وقود الجيل الذهبي للمستثمر عبد الكريم فاضل حسين ومشروع المجمع الترفيهي للمستثمر خالد العزاوي ومشروع المستشفى الأهلي للمستثمر احمد نعمه عبد الرضا ومجمع بيع الخضروات والفواكه للمستثمر غانم طعمه دايس كما تم الاطلاع على بعض المساحات والفضاءات الشاسعة التي يمكن استغلالها لمشاريع استثمارية وفي ختام الجولة أبدى السادود عزم

مجلس المحافظة على دعم المشاريع الاستثمارية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لها وتسهيل تخصيص قطع الأراضي للمشاريع الاستثمارية الأخرى المؤمل تنفيذها في حال موافقة وزارة البلديات على منح تلك الأراضي للمستثمرين من اجل تطوير محافظة المثنى والارتقاء بواقعها الاستثماري

بالتعاون مع الحكومة الاسترالية هيئة استثمار المثنى تشكل لجنة استشارية فنية مع دوائر المحافظة للنهوض بواقع القطاع الزراعي في المثنى

يشكل الاهتمام بالقطاع الزراعي عنصرا فعالا ومهما في محافظة المثنى ولغرض دعم هذا القطاع الواسع عقدت هيئة استثمار المثنى اجتماعا موسعا في مديرية زراعة المثنى ترأسه المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة بحضور كل من السادة المهندس حسين علي مهدي مدير الزراعة والمهندس محمد صاحب حسين مدير الموارد المائية و الدكتور تركي مفتن عميد كلية الزراعة في جامعة المثنى والسيد كريم محمد علي رئيس غرفة تجارة السماوه و السيد احصاء كريم هويدي مدير غرفة تجارة السماوه وبحضور الدكتور محمد حمود المدير المفوض لمجموعة بينتد وشركة كونكرتك الاسترالية وتمخض عن الاجتماع تشكيل لجنة استشارية فنية لتقديم دراسة مستفيضة إلى الجانب الاسترالي لغرض مناقشتها ودراستها في استراليا للنهوض بواقع القطاع الزراعي في المحافظة بالتعاون مع الحكومة الاسترالية.

هيئة استثمار المثنى تتلقى الدعم الحكومي لجهودها المبذولة في استقطاب عدد من الشركات العالمية

التقى المهندس عادل داخل محمد المدير العام لهيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة السيد فهد سيف فيصل الغانمي عضو مجلس محافظة المثنى وقد تم التطرق خلال اللقاء إلى سير العملية الاستثمارية في المحافظة وآلية العمل التي تتبعها الهيئة في منح الإجازات للمستثمرين وعن طبيعة مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع عدد من الشركات العالمية لإقامة عدد من المشاريع الاستثمارية التي من شأنها دفع عجلة التنمية في المحافظة وجهود الهيئة من خلال الحملات الترويجية التي أسهمت في جذب عدد من الشركات العالمية والخليجية للاستثمار في المثنى التي تعد منجما غنيا بالمواد الأولية للكثير من الصناعات فضلا عن ما تحتويه المحافظة من مواقع سياحية وأثرية صالحة للاستثمار وفي نهاية اللقاء أثنى السيد فيصل على الجهود التي تبذلها الهيئة مبديا إعجابه بما وصلت إليه من انجازات ملموسة نتيجة لجهودها المثمرة في جذب عدد من الشركات العالمية

هيئة استثمار بابل تعقد اجتماع تشاوري لهيئات الاستثمار في العراق لتفعيل دور الاستثمار في مجالي البناء والاعمار

من اجل دفع الحركة الاستثمارية وتفعيلها ووضع برنامج وخطة مؤهلة للعمل الاستثماري في العراق عقدت هيئة استثمار بابل اجتماع تشاوري لهيئات استثمار المحافظات حضره رؤساء هيئات الاستثمار لمحافظات بابل-المثنى-النجف-الكوت -ذي قار- كربلاء -الانبار-وممثل عن الهيئة الوطنية للاستثمار.

وقد مثل هيئة استثمار المثنى السيد قاسم عاجل عبد عضو مجلس الادارة و السيد حاكم راجوج الموسوي عن قسم النافذة الواحدة.

حيث تم دراسة عدة مواضيع تعنى بالعملية الاستثمارية منها دراسة الجدوى الاقتصادية وكيفية المصادقة على تصاميم المشاريع الاستثمارية وقد طلب المجتمعون بعقد لقاء مع دولة السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب و خرج الإجتماع بعدد من القرارات منها عقد لقاءات دورية بين رؤساء الهيئات وعقد اجتماع أسبوعي في كل هيئة بحضور ممثل عن السيد المحافظ وممثلي عن دوائر الدولة إضافة الى عدة توصيات من شأنها تذليل المعوقات لغرض تنشيط وتفعيل الحركة الاستثمارية في العراق

انعقاد الاجتماع الدوري لرئيس واعضاء مجلس الادارة لهيئة استثمار المثنى

بحضور المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الادارة والمهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الادارة وكافة اعضاء المجلس عقد في هيئة استثمار المثنى الاجتماع الدوري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الهيئة لمناقشة الخطة الإستراتيجية العامة لعمل الهيئة وأخر التطورات في العملية الاستثمارية في المحافظة كما وتم التطرق إلى المشاكل التي تواجهها الهيئة ومناقشة السبل الكفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لها وفي ختام الإجتماع رفعت عدة توصيات تهدف إلى تطوير العمل الاستثماري في المحافظة ومواكبة العملية الاستثمارية في العالم.

اعلان تشكيل مجلس المديرين لهيئة استثمار المثنى

من اجل الارتقاء بالمستوى الإداري والفني لتنظيم العمل بشكل أفضل وتجاوز لحلقات الروتين من اجل خدمة المستثمر وتقديم افضل الخدمات له والإسراع في انجاز عمل الهيئة شكلت هيئة استثمار المثنى مجلس المديرين برئاسة المهندس عادل داخل محمد مدير عام ورئيس مجلس الإدارة وبعضوية معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الادارة المهندس عامر عباس عزيز و السادة مدراء اقسام الهيئة وتتمثل واجبات المجلس بتنفيذ سياسات الهيئة وتنفيذ الأوامر الصادرة من المدير العام و قسم الرقابة الداخلية والتدقيق

توصيات مجلس الإدارة

1- السيد احمد عبد الكاظم عيسى...مدير القسم الإداري والمالي

2- السيد اوس محمد علي موسى..مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين

3- السيد عقيل عبد الحسن سكر...مدير القسم الفني والاقتصادي

4- السيد علي حنون عكلة...مدير قسم العلاقات العامة

5- السيد سعود ميسر...مدير القسم القانوني

6- السيد قاسم عبدالكاظم عطيه...مدير قسم الرقابة الداخلية والتدقيق

السيد ياسر الياسري عضو مجلس محافظة المثنى يؤكد على اهمية تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦

في إطار التعاون المشترك بين هيئة استثمار المثنى ومجلس المحافظة استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام ورئيس مجلس الإدارة السيد ياسر الياسري عضو مجلس محافظة المثنى بحضور معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة المهندس عامر عباس عزيز وقد تم مناقشة الواقع الاستثماري في المحافظة والسبل الكفيلة للارتقاء به ومعالجة المعوقات والمشاكل التي تواجهها الهيئة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها مؤكدا على اهمية تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وفي ختام اللقاء أشاد الياسري بالجهود المبذولة من قبل الهيئة مثمنا دورها في دفع عجلة التنمية والاعمار وتطوير الواقع الاقتصادي في المثنى.

وجهاء محافظة المثنى يواصلون زياراتهم الى هيئة استثمار المثنى

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة السيد سعد طعمه الوائلي احد وجهاء محافظة المثنى اللقاء الذي جرى بحضور المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة و السيد خزعل كاطع عضو مجلس الادارة و عدد من مدراء الاقسام جرى التطرق خلاله إلى ما تقوم به الهيئة من جهود لجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في محافظة المثنى والتسهيلات التي تقدمها في سبيل ذلك إضافة الى توضيح آلية الإجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة للمستثمرين والإشارة إلى المعوقات التي تواجهها الهيئة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

السماح للمستثمر بتملك الأرض لأغراض مشاريع الإسكان

صرح رئيس هيئة الاستثمار الوطنية الدكتور سامي رؤوف الاعرجي إن العراق يسعى لإعادة اندماجه بالمنظومة الاقتصادية العالمية متوقعا نمو الإنتاج المحلي بنسبة ٧% خلال العام الحالي كما جاء في الكلمة التي القاها خلال مؤتمر الأعمال العراقي الإماراتي في إمارة الشارقة كون العراق في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي يسعى إلى إعادة الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية عبر السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي يشغلها بصفة عضو مراقب في الوقت الحاضر.

وكان المؤتمر الذي جاء تحت شعار شركاء في التنمية قد عقد في مدينة الشارقة صبيحة نهاية آيار بحضور نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي و ضم الوفد العراقي المؤلف من وزراء الصناعة و النقل و الكهرباء بحضور عدد من كبار المسؤولين الامارتيين ودول مجلس التعاون الخليجي.

وبين الاعرجي أن شكل النمو الحقيقي لعام ٢٠٠٨ في العراق يشير إلى ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي ما عدا القطاع النفطي بنسبة ١٠ % وابتداءً من شباط ٢٠٠٩ انخفضت نسبة التضخم إلى ٦،١٠% لافتا إلى أن تلك الإحصائيات عائدة لوزارة التخطيط وتوقع نمو الإنتاج المحلي عام ٢٠٠٩ إلى ٧،٥ % وقد بين أن قانون الاستثمار رقم ١٣ فيه الكثير من الامتيازات منها السماح لرؤوس الأموال غير العراقية وبمختلف العملات الأجنبية بالدخول إلى البلاد والتداول في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى مزايا وإعفاءات ضريبية تمتد لغاية خمسة عشر عام.

كما أكد أن قانون الاستثمار منح هيئات الاستثمار في المحافظات كافة الصلاحيات في منح التراخيص الاستثمارية لكافة أنواع المشاريع باستثناء المشاريع الإستراتيجية الاتحادية التي هي من صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار وتابع أن من أهم التعديلات التي حدثت على قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأرض لأغراض المشاريع السكنية وعدم شمول المستثمرين العراقيين والأجانب بقانون بيع وإيجار أموال الدولة حسب القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٦.

انطلاق فعاليات الدورة التدريبية في الترويج والنافذة الواحدة بجمهورية مصر العربية

في إطار تعزيز التعاون المشترك لتفعيل قطاع الاستثمار بين هيئة الاستثمار الوطنية في العراق والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية انطلقت في مدينة القاهرة صباح يوم الحادي والثلاثين من آيار الماضي فعاليات الدورة التدريبية في الترويج والنافذة الواحدة بمشاركة عدد من أعضاء الهيئة الوطنية للاستثمار برئاسة مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار السيد عبدالله محمد البندر. وبمشاركة ممثلين عن هيئات الاستثمار لعدد من المحافظات والتي أقيمت في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية ولمدة أسبوع كامل تلقى خلالها المشاركون محاضرات في الأطر والسياسات العامة لعمل النافذة الواحدة وأنجع الطرق الحديثة في حملات الترويج الإعلامي بالإضافة إلى الاطلاع على احدث الأساليب والمهارات المعمول بها في دول العالم الأخرى وقد مثل هيئة استثمار المثنى السيد اوس محمد علي موسى مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين وقد افتتحت الدورة أعمالها بمحاضره للدكتور حسن فهمي مساعد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية أوضح من خلالها الأساليب الحديثة في الترويج للاستثمار ومهام قسم النافذة الواحدة التي من شأنها الإسراع في انجاز عمل المستثمر وفي ختام الدورة تم الاطلاع على تجربة جمهورية مصر العربية في الاستثمار وتهيئة الفرص الاستثمارية ورسم السياسات العامة والدراسات الستراتيجية التي من شأنها احداث نقله نوعية لمستقبل الاستثمار في العراق مما سيسهم في استقطاب الشركات الاستثمارية العالمية للاستثمار في مختلف محافظات البلاد.

وفد حكومي رسمي يتوجه الى سوريا

توجه وفد رفيع المستوى من هيئة استثمار المثنى ومجلس المحافظة الى الجمهورية العربية السورية برئاسة المهندس عادل داخل محمد مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى ضم في عضويته السيد قاسم عاجل عبد عضو مجلس الإدارة في الهيئة وفريق هندسي مختص من هيئة الاستثمار ضم المهندس عقيل عبد الحسن سكر مدير قسم الاقتصادي والفني والمهندس احمد عبد الكاظم مدير قسم الإداري والمالي وبمشاركة المهندس ماجد عبد الله السادود عضو لجنة الاستثمار والتنمية في مجلس المحافظة.

وذلك للقاء رئيس مجلس إدارة شركة راد انترناشونالز الهندية للاعمال الهندسية السيد رافي تشاند ومدير مكتب الشركة الإقليمي في الشرق الأوسط السيد محمد عساف وقد جاءت الزيارة الى سوريا بناء على دعوه رسمية من قبل الشركة للتباحث حول انشاء أربعة مشاريع استثمارية عملاقة تتمثل بمصفى للنفط ومصفاة للسكر إضافة إلى معمل للاسمنت ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية في محافظة المثنى.

جدير بالذكر ان محافظة المثنى أصبحت محط أنظار الشركات الاستثمارية العالمية بفضل الجهود الجبارة والمتميزة للهيئة في الحملات الترويجية لاستقطاب كبريات الشركات الاستثمارية للوفود إلى المحافظة وانشاء مشاريع استثمارية عملاقة لدفع عجلة الاقتصاد والتنمية في المثنى.

الدكتور فالح عبد الحسن سكر :

يمكن للاستثمار ان يقدم الكثير للقطاع الصحي في المثنى بالإضافة إلى خلق روح التنافس بين القطاعين الخاص والعام

ليس غريبا على الزائر لأي من المنشآت الصحية في المثنى ان يلاحظ التطور الهائل الذي شمل جميع مفاصل تلك المنشآت فخلال الفترة القصيرة الماضية استطاعت دائرة صحة المثنى وبزمن قياسي قطع أشواطا كبيرة في الارتقاء بالواقع الصحي في المحافظة من خلال إدخال العديد من الأجهزة الطبية المتطورة وإنشاء المراكز التخصصية التي كانت تفتقر إليها المثنى وللاطلاع على تفاصيل أكثر حول تلك الانجازات ودور الاستثمار في تنمية القطاع الصحي حملنا أوراقنا واتجهنا إلى الدكتور فالح عبد الحسن سكر مدير عام صحة المثنى وعضو مجلس المحافظة ودار بيننا الحوار التالي:

أجرى الحوار كاظم مسافر عبد تصوير أمين علي داخل

*- ما هي توجهاتكم لتفعيل قطاع الاستثمار في محافظة المثنى ؟

- نحن في مجلس محافظة المثنى نسعى وبكل جهودنا إلى تفعيل الاستثمار في المحافظة باعتباره المنفذ الوحيد وليس لدينا حل بديل غير الاستثمار من اجل تطوير المحافظة وازدهارها وبصراحة لدي الرغبة الكبيرة في تولي مهام لجنة الاقتصاد والاستثمار والتنمية في مجلس المحافظة والتي من خلالها سأعمل على تقديم الدراسات والحلول للمشاكل التي تعرقل عمل الاستثمار في المثنى.

*- ما هو موقع دائرة صحة المثنى من خارطة العملية الاستثمارية في المحافظة ؟

- دائرة صحة المثنى جزء من الدوائر الخدمية في المحافظة ونحن نسعى إلى ان يشملها الاستثمار وهناك الكثير من المستثمرين بدءوا بالاستثمار في هذا القطاع ومن بين تلك المشاريع مستشفى أهلي وعدد من المراكز التخصصية الأمر الذي سيشكل عاملا ايجابيا لخلق روح المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام .

*- ما الذي يمكن أن يقدمه الاستثمار لدائرة صحة المثنى ؟

- يمكن للاستثمار ان يقدم الكثير القطاع الصحي في المثنى فبالإضافة إلى خلق روح التنافس بين القطاعين الخاص والعام سيعمل الاستثمار على جلب الكوادر الطبية من خارج المحافظة أو حتى من خارج البلد وتوفير المعدات والأجهزة الطبية الحديثة التي يفتقر اليها القطاع الصحي حالياً واستفادة الكوادر الطبية من التدريب على تلك الأجهزة مما سيعمل على تحسين الواقع الصحي والارتقاء به.

*- هل تقدمت لكم هيئة الاستثمار بمشاريع لوحدات صحية ؟

- نعم. هناك الكثير من المشاريع التي تقدمت بها هيئة استثمار المثنى في الجانب الصحي ومنها مستشفى أهلي بسعة (١٠٠) سرير ومركز تخصصي للعيون وهو من المشاريع المستقبلية الكبيرة في المحافظة وهناك تعليمات من وزارة الصحة لتقديم كافة التسهيلات الممكنة للمستثمرين في القطاع الصحي.

*- ماهي ابرز انجازات دائرتكم ومشاريعكم المستقبلية ؟

- محافظة المثنى حالها حال بقية المحافظات الأخرى كانت تعاني من تدهور واضح في القطاع الصحي منذ العام ١٩٩١ فحجم السكان لا يتناسب علمياً و فنياً مع عدد المستشفيات الأربعة في المحافظة فأحيانا تصل نسب الإشغال السريري في المستشفيات إلى (١٠٠%) أما الآن والحمد لله أخذ الواقع الصحي يخطو خطوات ايجابية وخصوصا في المثنى فمشروع مدينة السماوه الطبية وصل إلى (٧٠%) من مراحل الانجاز ولم يبقى لدينا إلا مركز أمراض الحروق ومركز الجهاز الهضمي وتصبح المدينة كاملة (١٠٠%) وحاليا نسعى إلى إنشاء مستشفى في الرميثة وآخر في الخضر ومستشفى تخصصي للنسائية والتوليد في السماوة.

*- هل هناك مراكز تخصصية في المثنى ؟

- نعم. هناك العديد من المراكز التخصصية في المثنى وبعضها تمتلك أجهزة طبية غير موجودة في المحافظات الجنوبية وحتى في بغداد مثل جهاز الليزك وجهاز الاركون ليزر وبعض هذه المراكز لها بنايات مستقلة وأخرى تم تخصيص أجنحة لها داخل المستشفى ومن ابرز هذه المراكز مركز السكري ومركز التدرن ومركز الربو والحساسية ومركز تفتيت الحصى ومركز الأشعة التشخيصي وغيرها من المراكز

*- كلمة أخيرة تودون قولها ؟

- نحن نبارك عمل هيئة استثمار المثنى ونشدد على أيدي القائمين عليها ونسجل لهم جهودهم المتميزة في تحريك العملية الاستثمارية في المحافظة ونؤكد عزمنا على دعم العملية الاستثمارية باعتبارها أمل البلد الذي لابد ان نسعى إليه.

هناك الكثير من المشاريع التي تقدمت بها هيئة استثمار المثنى في الجانب الصحي

المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة لهيئة استثمار المثنى
ابرز المعوقات التي نواجهها هي مشكلة تخصيص الأراضي

أجرى الحوار كاظم مسافر عبد
تصوير أمين علي داخل

جهود جبارة هي تلك التي يبذلها العاملون في هيئة استثمار المثنى والقائمون عليها إذ يواصلون العمل ليل نهار لا لشيء سوى الارتقاء بواقع المحافظة ودعم حركة الإعمار فيها والعمل على تطويرها وللوقوف على الجهود المتميزه لهيئة استثمار المثنى ولمعرفة المراحل التي استطاعت الهيئة الوصول اليها التقينا المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة لهيئة استثمار المثنى وكان لنا هذا الحديث معه.

*- ما هو مجال التعاون بين هيئة استثمار المثنى والقطاع الخاص؟

- هنالك تعاون وثيق بين هيئة الاستثمار والقطاع الخاص لان عمل الهيئة يعتمد أساسا على القطاع الخاص والأموال التي يمتلكها هذا القطاع لغرض بناء العراق في المرحلة القادمة وخصوصا بعد انخفاض أسعار النفط وتاثر الميزانية الاستثمارية المركزية للدولة بهذا الانخفاض وتعمل هيئات الاستثمار على سد هذا النقص من خلال الأموال التي يمتلكها القطاع الخاص.

*- ماهي طبيعة العلاقة بين هيئة استثمار المثنى والحكومة المحلية من جانب و الهيئة الوطنية من جانب آخر؟

- العلاقة بين هيئة الاستثمار والحكومة المحلية علاقة تم توضيحها بالقانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمصادق عليه من قبل البرلمان العراقي وهي علاقة تكاملية لان الجهتين تعملان على تطوير المحافظة وسوف يكون هناك دور كبير للحكومة المحلية من خلال تفعيل تطبيق قانون الاستثمار وحل المعضلات التي تواجه تطبيقه من قبل الوزارات الأخرى اما عن علاقة هيئة المحافظة مع الهيئة الوطنية فهي علاقة فنية تنسيقه تشاوريه وخصوصا المشاريع التي تتجاوز مبالغها صلاحيات هيئة المحافظة علما ان هيئتنا منفتحة على الجميع لأننا هيئة حديثة العهد وهدفنا تطوير المحافظة والقضاء على البطالة

*- ما هي ابرز المعوقات التي تواجهها الهيئة ؟ وهل بحثتم عن حلول لها ؟

- إن ابرز المعوقات التي نواجهها هي مشكلة تثمين الأراضي وهذه مشكلة وطنية وليست محلية وهيئات الاستثمار تعمل من خلال تعاون الوزارات الأخرى وكل حسب تخصصه لكن المشكلة الحقيقية مع وزارة البلديات والأشغال العامة التي تعمل بقانون (٣٢) لسنة ١٩٨٦ وكذلك وزارة المالية وهذه المشكلة سوف يتم مناقشتها ووضع الحلول لها من قبل البرلمان لان هيئات المحافظات والهيئة الوطنية قد رفعتها إلى الحكومة والتي بدورها نقلتها إلى البرلمان العراقي ونحن بانتظار إصدار قانون يسهل عمل هيئات الاستثمار علما بان الحكومة المحلية الجديدة قد اهتمت بهذا الموضوع واعتبرته من أولوياتها المهمة لتذليل العقبات التي تواجه الاستثمار

*- ماهي خططكم المستقبلية لتفعيل دور الاستثمار في المثنى ؟

- نحن نسعى إلى التركيز على عملية الترويج وما تحتويه هذه المحافظة من خيرات حيث أنها ثاني اكبر محافظة على مستوى العراق في المساحة وخيراتها كثيرة في مجال الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والآثار وكذلك الخبرات والأيدي العاملة الرخيصة وهذه كلها عوامل جذب للمستثمرين علما بان عدد المغتربين من أبناء المحافظة يفوق عدد المغتربين من المحافظات الأخرى مقارنة بعدد السكان وهنا أصبح الترويج شعبي عاملا مهما في جذب الاستثمارات الى المحافظة حيث ان عدد كبير من أبناء المحافظة بدءوا بالاتصال بالشركات العربية و الأجنبية لغرض جلبها إلى المحافظة ليعم الخير على أهلها وهنا أصبح يعمل لدينا مصطلح (الترويج الشعبي) الذي نتفوق به على باقي المحافظات.

*-ماهو حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في المحافظة حاليا؟

- حجم الاستثمارات للإجازات التي منحت والتي لاتزال قيد الدراسة حوالي (٣)مليار دولار أمريكي.

*- هل يوجد هناك تعاون معكم من قبل دوائر الدولة في المحافظة ؟ وماهو مدى ذلك التعاون ؟

- هنالك تعاون واضح وجيد من قبل دوائر الدولة لمعرفتهم بأهمية الاستثمار ولكن بعض الدوائر مثل البلدية تصطدم بالتعليمات الصادرة من وزارة البلديات والتي لم تفعل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ولازالت تعمل حتى الآن بقانون (٣٢) لسنة ١٩٨٦ علما ان الفقرة (٣٣) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تنص على (أن لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون).

*- ما هي رؤيتكم لمستقبل الاستثمار في المحافظة والبلاد بشكل عام ؟

- أنا لا أقول باني اعتقد بل متأكد ان الاستثمار سوف ينجح على مستوى العراق بصورة عامة والمحافظة بشكل خاص لان الحكومة المحلية سوف تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال وكذلك لايوجد لدينا خيار آخر غير الاستثمار من اجل النهوض بواقع المحافظة وخدمة المواطنين وتقليل البطالة.

القانوني خزعل كاطع عيسى عضو مجلس الإدارة في هيئة استثمار المثنى :

هناك عدة معوقات وأبرزها هو عدم تخصيص قطع الأراضي للشركات المستثمرة من قبل الدوائر البلدية

أجرى الحوار كاظم مسافر عبد
تصوير أمين علي داخل

بالرغم من حجم التحديات والمعوقات الجمه التي واجهتها هيئة استثمار المثنى إلا أنها تمكنت وخلال فتره قياسية من إثبات وجودها واخذ دورها على الخارطة العمرانية لمحافظة المثنى لتقدم كل ما من شأنه المساعدة في بناء المحافظة وازدهارها ولمعرفة النتائج التي حققتها الهيئة خلال هذه الفترة الوجيزة وطبيعة المعوقات والمشاكل التي واجهتها التقينا بالقانوني خزعل كاطع عيسى عضو مجلس الإدارة في هيئة استثمار المثنى وكان لنا هذا الحوار معه.

*- منحت هيئة استثمار المثنى(١٧)إجازة للشركات الاستثمارية حتى الآن هل تم تنفيذ العمل على ارض الواقع من قبل هذه الشركات؟

- نعم هنالك مشاريع تم البدء فعليا المباشرة بها مثل مشروع المجمع الترفيهي للمستثمر خالد العزاوي والمستشفى الأهلي للمستثمر احمد نعمة عبد الرضا ومعمل اسمنت الدوح للمستثمر هاشم مهدي آل خوام والسبب في المباشرة بهذه المشاريع هو إن أصحابها يمتلكون قطع أراضي أو لديهم عقود مع الجهات المالكة لهذه الأراضي أما بقية المشاريع فهي بانتظار استحصال الموافقات لتخصيص الأراضي التي ستقام عليها المشاريع الاستثمارية.

*- خلال جولتكم في مملكة ماليزيا ما الذي لمستموه من الشركات والمستثمرين الماليزيين ؟هل كانت لديهم الرغبة للاستثمار في المثنى ؟

- خلال لقاءاتنا الجانبية مع الشركات والمستثمرين الماليزيين للتعريف بالمحافظة والاستقرار الأمني الذي تتمتع به والتعريف بقانون الاستثمار العراقي وجدنا رغبة جادة من الشركات والمستثمرين الماليزيين للاستثمار في المثنى وقد بدا هذا واضحا بعد توجه السيد المدير العام الى مملكة ماليزيا وبصراحة مملكة ماليزيا أنموذج رائع لدور الاستثمار في ازدهار البلد ويجب على الجميع الاحتذاء به فخلال مدة عشرين سنة استطاعت مملكة ماليزيا تحقيق طفرة نوعية في مجال الاستثمار ووصلت إلى ما وصلت إليه.

*- هل يمكن لبلد مثل العراق وما يتمتع به من خيرات وفيرة ان يصل إلى ما وصلت إليه ماليزيا وباقي دول العالم المتقدم ؟

- نعم يستطيع العراق الوصول الى هذه المرحلة فهو بلد حباه الله بالكثير من الخيرات التي تؤهله ان يكون على رأس الدول المتقدمة إلا أن القصور في التفكير هو السبب الذي يجعلنا نراوح في نفس المكان فنحن حينما نسعى لبناء البلد يجب أن نعطي الفرصة للاستثمار من خلال تهيئة الأرضية المناسبة وان تكون هناك قوانين واضحة تساعد على تفعيل الاستثمار.

*- ما الذي يمكن ان يقدمه الاستثمار لمحافظة المثنى بشكل عام ؟

- يعتبر الاستثمار بوابة التنمية وهو المنقذ الرئيسي لمحافظة المثنى والذي يستطيع أن يرتقي بواقعها الخدمي ويجعلها بمصاف مدن العالم الأخرى

وكلنا يعلم بان التخصيصات المالية الممنوحة للمحافظة قليلة جدا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقلبات أسعار البترول والذي يعد المصدر الوحيد لخزينة الدولة العراقية حاليا.

*- هل هناك معوقات قانونية تعرقل عمل الاستثمار في المحافظة ؟وما هي ابرز تلك المعوقات ؟

- نعم ,هناك عدة معوقات وأبرزها هو عدم تخصيص قطع الأراضي للشركات المستثمرة من قبل الدوائر البلدية بدعوى أن هناك تعارض بين قانون الاستثمار (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وقانون بيع وإيجار عقارات الدولة (٣٢) لسنة ١٩٨٦ الان هذه الدعوى باطلة كون أن هناك نص صريح في قانون الاستثمار المادة (٣٣) يقول لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون.

-هل فاتحتم الجهات العليا للدوائر التي تعرقل عملكم ؟ وكيف كانت استجابة تلك الجهات؟

- الدوائر المتعلقة بعمل هيئة الاستثمار في المثنى هما دائرتي البلدية والمالية المتمثلة بعقارات الدولة وهاتان الدائرتان مرتبطتان مركزيا بوزارتي البلديات والمالية وقد تم مفاتحة مجلس الوزراء عن طريق الحكومة المحلية والهيئة الوطنية للاستثمار وجميع قنوات الاتصال المتاحة لأكثر من مرة وعقدت اجتماعات موسعة لهذا الغرض حضرها نائب رئيس الوزراء السيد رافع العيساوي ووزير البلديات ووكيل وزير المالية ورؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات حيث وعدونا بمعالجة هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها.

-* ما هي توقعاتكم لمستقبل الاستثمار في المحافظة ؟

- محافظة المثنى واعدة استثماريا بسبب ماتتمتع به من مقومات اقتصادية هائلة كوجود حجر الكلس الذي يدخل كمادة أولية في صناعة الاسمنت ويقدر الجيلوجين وجود احتياطي يكفي(٥٠٠)سنة ولأكثر من(٢٠)معملا ووفرة الأراضي الزراعية في بادية السماوه إضافة إلى المواقع السياحية كبحيرة ساوه وآثار الوركاء وقلعة السلمان.

المباشرة بالمشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى

كاظم مسافر عبد
مسؤول شعبة الإعلام

بالرغم من حداثة نشأت هيئة استثمار المثنى التي لا يتجاوز عمرها بضعة أشهر إلا ان الانجازات التي استطاعت الهيئة تحقيقها وخلال هذه الفترة القياسية تعتبر طفرة نوعية مقارنة بعمل الهيئات الأخرى في محافظات البلاد فبالرغم من كل المعوقات التي تواجهها الهيئة في تأدية مهمتها الوطنية إلا أنها استطاعت استقطاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار في المحافظة وقد برز هذا واضحا من خلال عدد الإجازات التي منحتها الهيئة للشركات الاستثمارية التي وصلت إلى سبعة عشر إجازة إضافة إلى سبعة مذكرات تفاهم وقعتها الهيئة مع عدد من الشركات العالمية العملاقة وبالرغم من كل المعوقات التي وقفت عائقا أمام عمل الهيئة وخصوصا قانون (٣٢) لسنة ١٩٨٦ لوزارة البلديات والأشغال العامة حتى مع صدور قانون الاستثمار العراقي (١٣) لسنة ٢٠٠٦ إلا أن الهيئة استطاعت أن تمنح عدة إجازات لعدد من المشاريع الاستثمارية لعل أبرزها مشروع مركز السماوة الترفيهي للمستثمر خالد إبراهيم العزاوي الذي سيحتوي على مجمع ترفيهي وصالات العاب للأطفال والذي يعد من المشاريع المهمة وذلك لافتقار المحافظة إلى مثل هكذا منشآت ترفيهية ستضفي للمدينة واجهة حضارية ومعمارية إضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل لأكثر من (٣٠٠) عامل من أبناء المثنى

بالإضافة إلى مشروع آخر تمكنت هيئة استثمار المثنى منحه إجازة استثمارية هو محطة وقود الجيل الذهبي للمستثمر عبد الكريم فاضل حسين وتطويرها الى محطة متكاملة لتشمل تزويد الوقود للمركبات مع ورشه حديثة للغسيل ومعرض للسيارات إضافة إلى مركز ترفيهي داخل المحطة الذي سيهدف إلى توفير فرص عمل للأيدي العاملة وتطوير حركة استيراد وبيع السيارات الحديثة إضافة إلى كونه واجهة حضارية واقتصادية تفتقر إليها المحافظة وقد بدا بالفعل تنفيذ المراحل الأولى من هذين المشروعين إذ حددت لكل منهما فترة انجاز ثمانية عشر شهرا فقط.

الجدير بالذكر أن المشاريع التي تمت المباشرة بها تعود ملكية الأرض لأصحاب المشاريع أنفسهم وهيئة استثمار المثنى لا زالت تعمل جاهدة على استحصال موافقة وزارة البلديات لتخصيص الأراضي اللازمة للشروع والبدء بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية العملاقة التي لازالت معطلة بسبب عدم تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة

الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار الوطنية

تحاول الدراسة الاشارة الى الفجوة الاستثمارية الكبيرة المتمثلة بالفرق بين التخصيصات الاستثمارية الضرورية لاعادة الاعمار وبين التخصيصات الاستثمارية المتاحة محليا، ودور هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في الاقليم والمحافظات في استقطاب الاستثمارات الاجنبية والمحلية

ان الاستثمار لا يعني مجرد دخول الموارد المالية، بل دخول انواع مختلفة من المعارف والخبرات والتقنيات ومن ثم زيادة التشابك بين القطاعات المختلفة والتي سوف تساعد حتى في معالجة الاختناقات الحادة في استخدام التخصيصات الاستثمارية الحكومية على صعيد مشاريع الوزارات واعمار المحافظات

د.كمال البصري

اولا: المقدمة : مشكلة تدني مستوى المعيشة

رغم التحسن النسبي في دخول الافراد، لا زالت نسبة عالية من المواطنيين يعانون من الفقر بسبب التحديات الاقتصادية التي تقف عائقا امام مشكلة حل مشكلة البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة لشرائح واسعة من المجتمع. تقدر البطالة حاليا١٨ %(بعدما ماكانت بعد الحرب بحدود ٣٠%)بالاضافة الى البطالة المقنعة في القطاعات التي لها نسبة عالية من العمالة مقابل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي ..تشير مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء وكما أظهرتها نتائج مسوح ميزانية الأسرة لعام /٢٠٠٣ بأن نسبة ١١% من الأسر تعاني من الفقر المدقع (وهي الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان من خلال دخله الوصول الى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة)، ونسبة ٤٣% تعاني من الفقر المطلق (الفقر المطلق: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله، الوصول الى اشباع حاجاته الاساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والمليس، والتعلم، والصحة، والنقل ..(هذا يعني بان أكثر من نصف السكان يعاني من نقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمسكن الملائم وغيرها من الخدمات. وعند مقارنة هذه النسب مع نسب عام ١٩٩٣ (٢١% و ٧٣%) و١٩٨٨ (٤% و ٢٥%) للفقر المدقع والمطلق على التوالي . ولمعالجة الفقر والحرمان قام العراق (كغيره من الدول الاخرى) بتطور سياسة الدعم الاقتصادي (عبر عدد من السنوات)، وتتلخص قائمة الدعم الحكومي الحالي وتشمل اسعار المشتقات النفطية، البطاقة التموينية، دعم المزارعين ، تكاليف الكهرباء والماء، وبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية والحج. وفي مايلي جدول بانواع اشكال الدعم الحكومي لعام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

حيث تبلغ تكاليف الدعم الحكومي الكلية ١٥ مليار(الدعم المباشر ٦ مليار وتكاليف غير المباشرة (مثلا تكاليف النفط الخام لذي يغذي المصافي العراقية ٩،٨ مليار)وحيث ان تقديرات الايرادات العامة لعام ٢٠٠٧ هي بحدود ٣٣،٣٨٥ مليار، تكون نسبة الدعم الى الايرادات العامة بحدود ٤٥%.

واظهرت نتائج مسح أحوال المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٣، وجود تباين واضح في مستوى الإشباع من الخدمات الرئيسية والوضع الاقتصادي للأسرة على مستوى العراق. وتشير نتائج المسح الى ان المشكلة الاكبر نسبيا هي مشكلة في ضعف الاداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة كالماء والكهرباء والصرف الصحي. ان مشكلة القطاع التيار الكهربائي يعرقل مشاريع الانتاج وتشغيل اليد العاملة ويزيد من الطلب على المشتقات النفطية، فتحدث اختناقات حادة مسببة ارتفاع معدل التضخم وعجز اكبر للمواطن عن سد الحاجات الاساسية له. السؤال هل التخصيصات الاستثمارية السنوية التي تخصصها الحكومة كافية؟ للاجابة عن ذلك لابد من مقارنة تخصيصات عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وهي على التوالي (٧، ١٠، ٨) مليار دولار، والتي ينبغي توفرها لاعادة الاعمار ولنفس الاعوام وهي على التوالي (١٤، ٤٣، ٤٥) مليار دولار من ذلك نجد ان هناك فجوة استثمارية كبيرة بين ماهو مطلوب وماهو متاح

ثانيا: صور من التحديات الاقتصادية

ان مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي للنصف الاول من عام ٢٠٠٧ بدا فيها واضحا ضعف بنية الاقتصاد العراقي واعتماده على انتاج النفط ٦٤%، بينما تشكل الزراعة والصناعة ٦% و ٢% على التوالي

القطاع الزراعي

ادت الزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية اضافة الى محدودية الأرض الصالحة للزراعة وزيادة ملوحتها و الضعف في الإنتاجية الزراعية مما ادى الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية. ففي ١٩٨٠ كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية ولكن في عام ٢٠٠٢ وصل الاستيراد الى ٨٠%- ١٠٠ ليشمل العديد من المواد الأساسية (كالحنطة و الرز و السكر و الزيوت النباتية و المواد البروتينية). وفي ما يخص مشكلة الملوحة فانها تشكل التحدي الاكبر حيث أن ما يقرب من ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء إدارة عمليات الارواء و عليه فان العراق بحاجة ماسة لمشاريع الري الحديثة والى التوسع باستخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة لغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الأهداف المرسومة له خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، فانه يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الأساسية للقطاع بحدود ٩٣٠٠ مليار دولار منها ٤١٠٠ مليار دولار للمشاريع الزراعية و ٥٢٠٠ مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية

القطاع الصناعي

تمتلك الحكومة في معظم الصناعة العراقية، ما يقدر بـ ١٩٢ مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها ما مجموعه (٥٠٠) الف فرد وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد احداث نيسان عام ٢٠٠٣ عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير. واصبحت اغلبيتها ذات انتاجية واطئة تشكل عبئا ماليا على الدولة وبسبب عدم كفاءة هذه المشاريع على تحقيق الايرادات الضرورية لتغطية تكاليف الانتاج، فان الحكومة مضطرة حاليا تقديم دعما مقداره $١،١٩٤ مليار

البنى التحتية

يعاني قطاع الكهرباء (على سبيل المثال) منذ بداية عقد التسعينيات من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية وتدن في أداء منظومات النقل والتوزيع. ان الهدف المطلوب هو إضافة قدرات توليدية جديدة بحدود ١١ الف ميكاواط مع تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع وقدرت الاستثمارات المطلوبة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ بحدود ١٦،٥ مليار دولار كما تقدر الاستثمارات المطلوبة لاعادة قطاع الكهرباء وتحسينه بحدود ٢٣،٣ مليار دولار لغاية عام ٢٠١٥ وذلك من اجل الوصول إلى قدرات توليدية لا تقل عن ٢١ الف ميكاواط اما في مجال النقل والاتصالات فهنالك تخلف يتطلب تعزيز شبكة النقل والاتصالات في جميع المحافظات ولتحقيق ذلك، يحتاج هذا القطاع إلى استثمارات كبيرة وتغيير في الهيكل الإداري والتنظيمي من اجل رفع كفاءة ومستوى الاداء و تقدر الكلف الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات بحدود ٣٧ مليار دولار

القطاع النفطي

في الحقيقة ان العراق يمتلك وبحسب التقديرات (١١٥) مليار برميل من النفط كاحتياطي وهناك احتمال وجود كميات اخرى غير مكتشفة كما إن كلفة الإنتاج هي من بين الأوطأ في العالم ويجري العمل حاليا على رفع معدل انتاج النفط تدريجيا لكي يبلغ ٣،٥ مليون برميل باليوم عام ٢٠١١ وكان قد بلغ أعلى مستوى لانتاج النفط (٣،٧ مليون برميل باليوم) في كانون الاول من عام ١٩٧٩، وفي شهر تموز من عام ١٩٩٠ وصل الإنتاج إلى (٣،٢٤٦ مليون برميل باليوم) الا انه بعد حرب ٢٠٠٣ تدنى الانتاج حتى وصل في شهر مايس من عام ٢٠٠٥ الى ١،٩ مليون برميل باليوم وبسبب الحروب والحصار اصبح هناك تخلف في الامكانيات الامر الذي تطلب تخصيصات استثماريه ضخمة وشهد العام الحالي صعوبة في انتاج ماهو مخطط ١،٧ مليون برميل بسبب صعوبات فنية جمة

الديون الخارجية

تقدر الديون العراقية بحدود ١٤٠ مليار وقد قامت الحكومة العراقية بعقد اتفاقيات مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي لغرض تسوية تلك الديون ومن المتوقع قيام العراق باستكمال التعهد مع

صندوق النقد الدولي باجراء اصلاحات اقتصادية والتي تتضمن شطب ٨٠% من الديون وبعدها يكون المتبقي بذمة العراق ٢٨ $ بليون تقدر ديون الأعضاء في نادي باريس (٣٨,٩)مليار،الدول من غير الأعضاء في نادي (٢٠)مليار دولار، اما القطاع الخاص فديونه (٢٠)مليار دولار وديون الدول الخليجية بحدود (٤٠) مليار دولار الغاء الديون يزيل الحواجز ويفتح الطريق امام التعاملات المالية والتجارية الدولية

ثالثا: أهمية الاستثمار الاجنبي

مما تقدم هناك ضرورة لتوفير الموارد المالية الاستثمارية، والسؤال ماهي التراكمات الاستثمارية المطلوبة للاعمار؟ وما هو قدر الموارد المالية التي يمكن ان توفر بالجهود الوطنية الخالصة؟ تقدر وزارة التخطيط الحاجة الى الاستثمارات الضرورية للاعادة الاعمار في ٢٠١٠ ب ١٨٧ $ مليار، وان نسبة التمويل المحلي الممكن يعادل ٤٢%، وعليه فان المصادر الاجنبية المطلوبة (استثمار اجنبي وقروض ومنح) ٥٨% وبغياب المصادر التمويلية الاجنبية فان جهود اعادة الاعمار تتطلب ما لا يقل عن ٢٠ عاما

المشكلة هناك ضعف في التراكم الراسمالي، فيسبب انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين راس المال الضروري كما ان ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الدول الصناعية والدول المجاورة، بسبب شعور اصحابها بان البنوك الاجنبية اكثر امانا من البنوك الوطنية(من جهة، وبسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية وغياب الفرص المغرية (من جهة اخرى) ولا يخفي على الجميع دور رؤوس الاموال العراقية في النهضة الاقتصادية التي يشهدها الاردن (على سبيل المثال) وعليه فان هناك فجوة استثمارية يمكن العمل على ملئها من خلال الاستثمارات الاجنبية، اذ ان الاستثمار الاجنبي يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية، وهو عنصر فعال في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، فضلا عن انه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وخلق فرص عمل اضافية في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والادارية

منذ مطلع التسعينات انتشرت افكار تدعو الى الانفتاح الاقتصادي، واصبحنا نرى الدول التي رفضت المستثمرين الأجانب في السابق ترحب بهم وتفتح لهم ذراعيها، فعلى سبيل المثال كوريا الشمالية كانت إحدى الدول الأكثر انعزالا، بدأت تفتح أبوابها بحثا عن الاستثمار الأجنبي وتعلن عن فتح مناطق استثمار أجنبية تشبه تلك التي قامت بها الصين في الثمانينات، وقد اثبتت التجربة ان الدول التي تتوفر فيها حوافز للاستثمار هي التي تستقطب الاستثمارات اكثر من غيرها

فعلى الرغم من ان روسيا لها قاعدة صناعية وسوقا كبيرة ووفرة في الموارد الطبيعية أكبر مقارنة من دولة المجر، الا ان حصة الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المجر في العقد الماضي أكبر بعدة مرات من تلك التي في روسيا والسبب في ذلك هو أن المجر استطاعت أن تقيم مناخا استثماريا وبيئة سياسية واقتصادية مستقرة، بينما تجنب المستثمرون روسيا بسبب التقلبات القانونية والسياسية والاقتصادية وقد تطورت تايوان الى دولة متقدمة اقتصاديا بسبب توفر الشروط الموضوعية للاستثمار كما تحولت أيرلندا من واحدة من أفقر دول أوروبا إلى واحدة من أنجح هذه الدول وأصبحت هدفا مرغوبا فيه للاستثمار الأجنبي(في اقل من عشر سنوات) ومن ناحية أخرى، فشلت عدة دول في أمريكا اللاتينية في اجتذاب المستثمرين الأجانب بسبب غياب النسيج الضروري من القوانين واللوائح

لذلك جاء قانون الاستثمار مقدما تسهيلات وخدمات خاصة بالمستثمرين: لاغراض المساهمة في اعادة بناء البنى التحتية والمشاريع الصناعية والزراعية والسياحية الامر الذي يؤدي الى زيادة قيمة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم زيادة العمالة والصادرات ودخول التكنولوجيا الحديثة

رابعا: تفعيل قانون الاستثمار: هيئة الاستثمار

اقر مجلس النواب في تشرين اول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار، ويتوقع ان يبدأ تفعيلة قبل نهاية العام الحالي هناك امور من الضروري التأكيد عليها ولعل من ابرزها هي ان الاستثمار الخارجي لايعني زيادة في العمالة الوطنية اذا لم تكن اليد العاملة الوطنية المؤهلة متوفرة وهذا يتطلب الاهتمام بالتعليم المهني والارتقاء به كما يتوقع من الاستثمار الاجنبي انه يعمد على جعل العراق يزود نفسة بالمنتجات الاستهلاكية والصناعية الضرورية (بدلا من استيرادها بالعملة الاجنبية)، وهذا لايتحقق الا بتبسيط الاجراءات وتفعيل مانص علية القانون من امتيازات للمستثمرين الاجانب

- رسم معالم خارطة طريق استثمارية تتضمن تفاصيل الاجراءات الاستثمارية ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال ورش عمل تجمع قيادات القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين والمعنيين بالاستثمار، والاستفادة من اجراءات الدول الاخرى، ومن التقارير التي اعدتها مؤسسة"ازدهار"وغيرها لتتحديد خارطة استثمارية ستراتيجية وطنية

- العمل على تبسيط اجراءات الدولة بدخول رجال الاعمال والاقامة وشروط تاسيس المشاريع واستخدام الارض و ذلك من خلال العمل مع المسؤولين في المرافق المختلفة

- العمل على دعم هيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات، وذلك من خلال توفير المعلومات للهيئات الاقليمية وايجاد الالية التي تزيد من سرعة التعامل مع الوزارات والدوائر المختلفة

- العمل على تفعيل"النافذة الواحدة" التي من شانها تحديد المتطلبات التي يجب ان يقدمها المستثمر (من جهة)وتعهد الهيئة (من جهة اخرى)بالتعامل مع طلب المستثمر (والاتصال بالدوائر الحكومية) ضمن فترة قياسية محددة ان تفعيل ذلك يستلزم العمل مع الوزارات لتسهيل الاجراءات وتنسيب ممثلين لتلك الوزارات في الهيئة ووضع اطار عمل(بما يضمن كفاءة ونوعية الاداء)وبما يضمن عدم تردد المستثمر على الهيئة او عدم التوقف باكثر من محطة واحدة

- العمل على ترويج الاستثمار خارجيا وداخليا، ويشمل تشجيع الاستثمار في المرافق ذات الاهمية الوطنية، ويتحقق ذلك من خلال تفعيل الموقع الاكتروني للتعريف بالهيئة وخدماتها، وعلى ان يكون الموقع وسيلة للمراسلة وتبادل المعلومات

- العمل على خلق البيئة التنافسية، من خلال الاستمرار بمراجعة القوانين المعيقة لاغراء المستثمرين وجعل العراق مناضما لاي دولة اخرى مثل الامارات او ماليزيا او سنغافورة

- بناء القدرات الفنية لهيئات الاستثمار،بالاستفادة من الخبرات الاجنبية المتوفره في العراق وبالاستفادة من تجارب دول اخرى مثل المغرب، مصر، لبنان، الاردن، تركيا، ماليزيا ... الخ

- البحث في السبل التي من شانها الاسراع في استجابة المصارف وشركات التامين لمتطلبات الاستثمار، وهذا ما يتطلب التعامل المباشر مع شركات ومصارف كلا من القطاعيين الخاص والعام

- بسب الوضع الامني وضعف البنى التحتية هناك ضرورة لتاسيس المناطق الصناعية والاقتصادية (الامنة) واعطائها الاولوية وهذا يتطلب العمل مع الاجهزة الفنية للدولة على تهيئة ثلاثة مواقع في الجنوب والوسط والشمال(على الاقل)، وتزويدها بالمستلزمات الخدمية الاساسية (الماء والكهرباء والطرق).

- استكمال وضع الاجراءات الضرورية لخصخصة القطاع العام، من خلال استكمال العمل الجاري ووضع جدول زمني لانهاء العمل

- اعداد دراسات بمتطلبات القوى العاملة والمؤهلة والضرورية لمشاريع الاستثمار المرتقبة ان وجود كفاءات فنية سوف يغري كثير من المؤسسات الدولية للاستثمار والعمل داخل العراق

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨ يرصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أظهر تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٨م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ذروته في العام ٢٠٠٧م الماضي، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً للعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ ٣٠% لتصل إلى ١٨٣٣ مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو ١٤١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦م بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام ٢٠٠٠م بنحو ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. جاء ذلك رغم الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧م الماضي.

وحسب البيانات الواردة في التقرير، فقد شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية، والاقتصادات الانتقالية) نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي ١٢٤٨ مليار دولار أمريكي (ما نسبته ٢٧,٣%) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي ٨٥,٩ مليار دولار أمريكي (ما نسبته ٤,٧%) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي ٧٢,١ مليار دولار أمريكي لتحقق بذلك نسبة بلغت ٣,٩% من الإجمالي.

وبينما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة ١٢٤٨ مليار دولار أمريكي، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها كأكبر الدول المضيفة، تليها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المناطق المضيفة، حيث اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة.

وفي الدول النامية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة ٢١% عن مستواها في عام ٢٠٠٦م. واجتذبت أقل الدول نمواً ما قيمته ١٣ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠٠٧م الماضي، وهو رقم قياسي أيضاً.

وفي الوقت نفسه، ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره ٢٥٣ مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتحولة أو الانتقالية (جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) ارتفاعاً قوياً، إذ زادت بنسبة ٥٠% لتصل إلى ٨٦ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٧م الماضي. وبالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو المتواصل.

كما سجلت التدفقات الصادرة من الدول المتحولة ارتفاعاً قوياً لتصل إلى ٥١ مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ضعفي المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٦م. ومن بين الدول النامية اقتصادياً والمتحولة، والتي تعتبر أكبر الدول المضيفة هي الصين وهونج كونج وروسيا.

وقد أرجع التقرير أهم دوافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام ٢٠٠٧م الماضي إلى؛ تواصل ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي والمعادن والسلع الأساسية، زيادة قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، استمرار التوسع الخارجي للشركات غير الوطنية، تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حول العالم، ظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، وتواصل ارتفاع العائد على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثلت الأرباح المعاد استثمارها ما نسبته ٣٠% من الإجمالي العالمي الوارد وخاصة في الشركات الأجنبية التابعة العاملة في الدول النامية.

دوافع تدفقات رأس المال الأجنبي

ارتفاع وتيرة عمليات الاندماج والتملك: أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود إسهاماً كبيراً في الارتفاع القوي الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. ففي العام ٢٠٠٧م الماضي، بلغت قيمة هذه الصفقات ١٦٣٧ مليار دولار أمريكي، وهو مستوى يزيد بنسبة ٢١% عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام ٢٠٠٠م، وبنحو ٤٦,٤% عن مستواها للعام ٢٠٠٦م. وقد بلغ نصيب الدول العربية من هذه العمليات كبائع نحو ١٧,٥ مليار دولار أمريكي مقابل ١٨,٢ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ نصيبها كمشتري نحو ٤٣,٧ مليار دولار أمريكي مقابل ٤٥,٩ مليار دولار أمريكي. وقد بلغ إجمالي عمليات الاندماج والتملك عالمياً خلال فترة النصف الأول من العام ٢٠٠٨م الجاري نحو ٦٢١ مليار دولار أمريكي، بلغت حصة الدول العربية منها كبائع نحو ٣٠,٤ مليار دولار أمريكي أو ما نسبته ٤,٩% وكمشتري نحو ٢٦ مليار دولار أمريكي أو ما نسبته ٤,٢%. وبالتالي فإن الأزمة المالية العالمية، التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن لها أثر سلبي على عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً في العام ٢٠٠٧م الماضي، بل على النقيض من ذلك، فإن النصف الأخير من العام ٢٠٠٧م الماضي شهد إبرام بعض الصفقات الضخمة، بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف اسكتلندا الملكي Royal Bank of Scotland وفورتيس Fortis وسانتاندير Santander بشراء شركة BN-AMRO Holding NV في صفقة بلغت قيمتها ٩٨ مليار دولار أمريكي، وهي أكبر صفقة في تاريخ العمليات المصرفية، وقيام شركة ريو تينتو (Rio Tinto المملكة المتحدة) بشراء شركة ألكان Alcan (كندا).

الغاز الطبيعي

عن مركز علوم الطاقة الامريكية

الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة قليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة. الغاز الطبيعي مورد طاقة أولية مهمة للصناعة الكيماوية

تكوينه

يتكون الغاز الطبيعي من العوالق(Plankton)و هي كائنات مجهرية تتضمن الطحالب و الكائنات الأولية ماتت و تراكمت في طبقات المحيطات و الأرض ، و انضغطت البقايا تحت طبقات رسوبية.وعبر آلاف السنين قام الضغط و الحرارة الناتجان عن الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية إلى غاز طبيعي ، و لا يختلف الغاز الطبيعي في تكونه كثيراً عن أنواع الوقود الحفرى الأخرى مثل الفحم و البترول . وحيث أن البترول و الغاز الطبيعي يتكونان تحت نفس الظروف الطبيعية ، فإن هذين المركبين الهيدروكربونيين عادة ما يتواجدان معاً في حقول تحت الأرض أو الماء،وعموماً الطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في أعماق تتراوح بين ١٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ متر(عند درجات حرارة تتراوح بين ٦٠ إلى ١٥٠ درجة مئوية)تنتج بترولاً بينما تلك المدفونة أعمق وعند درجات حرارة أعلى تنتج غاز طبيعي،وكلما زاد عمق المصدر كلما كان أكثر جفافاً(أى تقل نسبة المتكثفات في الغاز) . بعد التكون التدريجي في القشرة الأرضية يتسرب الغاز الطبيعي و البترول ببطء إلى حفر صغيرة في الصخور المسامية القريبة التى تعمل كمستودعات لحفظ الخام ، ولأن هذه الصخور تكون عادة مملوءة بالمياه ، فإن البترول و الغاز الطبيعي - و كلاهما أخف من الماء و أقل كثافة من الصخور المحيطة - ينتقلان لأعلى عبر القشرة الأرضية لمسافات طويلة أحياناً . في النهاية تُحبس بعض هذه المواد الهيدروكربونية المنتقلة لأعلى في طبقة لا مسامية (غير منفذة للماء) من الصخور تُعرف بـ صخور الغطاء (Cap Rock) ، و لأن الغاز الطبيعي أخف من البترول فيقوم بتكوين طبقة فوق البترول تسمى غطاء الغاز (Gas Cap) . ولا بد أن يصاحب البترول غاز يسمى بـ الغاز المصاحب (Associated Gas) كذلك تحتوى مناجم الفحم على كميات من الميثان - المُكون الرئيسى للغاز الطبيعي - ، و في طبقات الفحم الرسوبية يتشتت الميثان غالباً خلال مسام و شقوق المنجم ، يسمى هذا النوع عادة بـ ميثان مناجم الفحم .

الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي

نظراً لارتفاع المستوى المادى للبشر في العالم فقد زاد استهلاكهم من الطاقة بشدة من أجل تسيير السيارات التى تحملهم لأعمالهم ، ومن أجل الكهرباء التى صارت لا غنى عنها في الحضارة الحديثة ، و غير ذلك كثير . وحيث أن مصادر الطاقة في العالم ناضبة و غير متجددة يُعرّف الاحتياطى المؤكد - من البترول أو الغاز الطبيعي - لحقل ما بأنه الكمية القابلة للاستخلاص على مدى عمر الحقل في ظل التكنولوجيا والاعتبارات الإقتصادية السائدة ، وطبقاً لتعريف مجلة البترول و الغاز (Oil And Gas Journal)الأميركية المتخصصة يتم تعريف الاحتياطى المؤكد من الغاز الطبيعي بأنه : الكميات التى يمكن استخراجها في ظل ما هو معروف حالياً من الأسعار و التكنولوجيا ، أما هيئة سيديجاز (Cedigas)الفرنسية فتُعرّفه بأنه : الكميات المكتشفة التى يتأكد بقدر معقول من اليقين إمكانية إنتاجها في ظل الظروف الاقتصادية و الفنية السائدة . ويُعدّ التعريف الأول الأكثر تحفظاً لذا نجد أن احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية في أول يناير عام ١٩٩٩ طبقاً لتقدير مجلة البترول و الغاز تقل بنسبة ٧ % عن تقديرات سيديجاز ، بل إن احتياطيات الغاز الطبيعي لمنطقة الشرق الأقصى كانت طبقاً للمجلة تقل بنسبة ٣٠ % عن تقديرات سيديجاز !.وكلا التعريفين يخضع للتقدير الشخصى أكثر منه لمعايير موضوعية ثابتة يمكن قياسها بدقة ، لذا نجد بعض الدول تلجأ للمبالغة في تقدير ما لديها من احتياطيات - وتسميها بالمؤكدة - لأسباب كثيرة سياسية و اقتصادية كالرغبة في الاقتراض بضمان ثروتها البترولية و الغازية ، كما إن شركات البترول العالمية تميل أحياناً للمبالغة في التقديرات بهدف تقوية مراكزها المالية أو لتبرر قيامها بالإنتاج بوفرة ، أو لتبرر إمكانية التصدير لخارج الدول المنتجة . ومن أمثلة عدم دقة حسابات احتياطيات الثروة البترولية ما قامت به المكسيك من خفض احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي بأكثر من النصف من ٦٤ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٩ إلى ٣٠ تريليون قدم مكعب في عام ٢٠٠٠ ، و أيضاً قيام بريطانيا في التسعينات بخفض احتياطياتها المؤكدة من البترول بنفس القدر . و تصل إجمالى احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم - طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٥ - لحوالى ٦١١٢ تريليون قدم مكعب ، و أكبر احتياطى للغاز الطبيعي في العالم يوجد في روسيا الاتحادية ، و يبلغ قدره ١٦٨٠ تريليون قدم مكعب

هيئة استثمار المثنى
الإستراتيجية الاستثمارية..... مصدر قوة وتعزيز قدرات الدخل القومي

الاستشاري / محمود هادي

لأهمية مفهوم الإستراتيجية ..... سنقدم إيجازاً بالغ الكثافة الاستثمار...رسالة وأهداف اقتصادية واجتماعية,تتضمن وضوح الرؤية للوصول إلى غايات تنموية محددة.

هذا الترابط الجدلي والعضوي بين(الرؤيا والرسالة والأهداف)في سياق فعل منظم وتخطيط منهجي يدعى(إستراتيجية)والتي تنفذ عادة على مراحل زمنية,تكمل كل مرحلة الخطوات المنجزة في المرحلة التي سبقتها.

إنها متلازمة مترابطة من البرامج والتدابير وتوجيه الموارد المادية وجذب رؤوس الأموال لتفعيل الفرص الاستثمارية وخلق التنوع في النشاط القطاعي والتعددية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

تهتم(الإستراتيجية)بتشخيص التحديات وإيجاد الحلول وتحديد الأولويات وتمكين(الإدارة)على تحليل الفرص والتهديدات وتوجيه الطاقات التنظيمية وتخصيص الأموال لتحقيق الأهداف.أنها علم يهتم بتخطيط العمليات ومواقيت تنفيذها.أما(الإدارة الإستراتيجية)فهي النموذج المنهجي الذي يترابط فيه التوجيه والمسلك(المسار)والإجراءات والقرارات والأهداف.رؤيا شاملة ومتكاملة ومتلازمة ..وبدائل استباقية ومبكرة لمواجهة التحديات.

تساهم(الخطة الإستراتيجية) في رفع مرونة التفكير القيادي وتنمية منهجية القرار المستنير,إضافة على تحفيز جميع المستويات في الجهاز الفني والإداري للمساهمة المسؤولة في ضبط مراحل التنفيذ والالتزام بمواعيد تحقيق الغايات.بمعنى:تحشيد كل الجهود في مركز وبؤرة واحدة (زخم وعزم موجهين) . وهذه مية إضافية للإستراتيجية فوق ميزة التخطيط لزيادة قابلية النجاح.فكلما تعاظم حجم التحديات,كلما ازدادت الحاجة إلى(خطة إستراتيجية)محكمة وعالية الدقة والتخطيط العلمي لمراحل التنفيذ وحشد للتخصصات والجهود.وهذا ما نحتاجه اليوم للتعامل مع حجم الخراب المرعب في العراق,فجوة كبيرة من التأخر الحضاري والعلمي والاقتصادي عن ركب التمدن العالمي.عقود من تراكمات التخلف والتدمير,وانعكاس ذلك على مستوى رفاهية الإنسان العراقي في السكن وفرص العمل والخدمات ونقص في جميع الاحتياجات الأساسية للحياة الإنسانية وتخلف البنية الفوقية للمجتمع على الرغم من كل الإمكانات والمقومات

عادة ما تكون (الإستراتيجية الاستثمارية) وثيقة الارتباط بالمناخ الاستثماري وجاذبية الفرص ومقدرة سياسة الترويج على اختزال الخطوات الإجرائية المستندة على قوة ومصداقية التشريعات . ولتحقيق ذلك , تتضمن الإستراتيجية (آليات) أحداث التغيير في المفاهيم الاقتصادية السائدة وتقوية القاعدة القانونية التي تنظم الحياة الاقتصادية والمالية في العراق , وعدم الاكتفاء بترديد مقولة (الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وأحادي الجانب) , انه اقتصاد متدهور تسوده الفوضى وعدم الانتظام (يشكل الإنتاج الزراعي ٤ % والإنتاج الصناعي ٣% من الناتج المحلي .....وتكهن بإتفاق يتجاوز ٦٠ مليار دولار في الموازنة العامة !؟) . إن الحل يكمن في تطوير نوعية الإدارة الاقتصادية الراكدة وصياغة نموذج من الآليات القادرة على تسخير الطاقة الإبداعية الكامنة في الاستثمار لتشكيل (حراك) تنموي منهجي متنوع وفق إستراتيجية شاملة , ولنا في تجارب الأمم المثال والقدوة , في بلدان لاتمتلك من المقومات البشرية والمادية ما يمتلكه العراق , للنهوض من تحت رماد الركام . بلدان تزخر بعشرات القوميات والأديان والثقافات نهضت من سباتها بقوة استراتيجيات التنمية والاستثمار

هدف الإستراتيجية الاستثمارية / الأمل المشرق

تتوخى الإستراتيجية الاستثمارية تحقيق الانتفاع الكامل بالموارد الطبيعية والمادية والسياحية والبشرية وتحريك الفرص الاستثمارية وإدارتها بكفاءة عالية لتحقق الأهداف المرسومة والتعاطي بتوازن بين المصالح الوطنية والمصالح المشروعة للمستثمرين..للوصول إلى التعددية في النشاط الاقتصادي وتنوع الموارد وخلق فرص العمل والوظائف.. لتجاوز الكبوة

الآليات

تقديم عملية الإصلاح الاقتصادي على عمليات الإصلاح الأخرى ووضع منهج قانوني وإجرائي لمراحل وآليات عملية التنفيذ في خطة إستراتيجية وطنية متجانسة ومتوازنة.مع القوة والحزم في اقتلاع الفساد الإداري والمالي وخلق الطقس الذي يحفز(البذرة الاستثمارية)على الانتعاش والنماء والعطاء وتوفير لقمة العيش الكريم ومكافحة البطالة(حاضنة الجريمة)وإيجاد مصادر مستدامة لتمويل وتعزيز الدخل القومي

مرتكزات الإستراتيجية الاستثمارية

- الإحاطة التفصيلية بالمقومات المادية والطبيعية وتصميم قاعدة بيانات دقيقة و خارطة استثمارية مستوفية للاعتبار
- تكثيف آليات التنفيذ بما تستهدف كسب قناعة

المستثمرين على توطين رؤوس الأموال باطمئنان

- المراجعة الدورية لمجموعة القوانين والتشريعات النافذة لتجاوز المعرقلات وتقوية مفاصل تحريك المنهج الاستثماري

- رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمارات بتوازن استراتيجي واستهداف الاستثمارات لأغراض التصدير .

-إدامة زخم حصيلة النجاحات المتحققة بنجاحات إضافية من خلال تبسيط إجراءات منح التراخيص وتعظيم قوة استقرار المناخ الاستثماري .

-رفع كفاءة المؤهلات التنظيمية والتفاوضية والمقدرة على طمئنة المستثمرين وتعزيز , والاعتماد على النشاط السياحي(المتنوع)مدخلا لتعظيم الموارد , كل ذلك يتطلب استثمارات كثيفة ورؤوس أموال هائلة ومساهمات وشراكات وإعادة تأهيل واستثمار نوعي ومعرفي ومعلوماتي , مع مرتكزات البنية التحتية للنهوض التفصيلي..وفق خطة استثمارية تتوخى النهوض التدريجي المخطط .... فطالما كان الخراب تفصيلا , فان كل خطوة تنجز تعتبر أولوية عندما تتحول إلى فرصة لتحريك متزامن ومتوازن لمفصل آخر بأساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة القادرة على التخطيط والتنفيذ وفق (رسالة وأهداف إستراتيجية) وطنية ثابتة , مع استثمارات جدية لتأهيل معالم تجربة وطنية رائدة في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ المتميز والتعامل الشفاف لترسيخ بيئة مشجعة على توطين استثمارات طويلة المدى.

- مع أحقية(الاستثمارات الإنتاجية والسلعية)في الأسبقية بسبب التراجع المقلق في تصاريف المياه وتأثيرها على خصائص التربة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية .... وانعكاس تأثيرها على الصناعة والاحتياجات الاستهلاكية , والأخطر من كل ذلك تعاظم الهجرة من الريف بسبب ندرة فرص العمل . هذه القضية لوحدها تحتاج إلى حزمة من الاستراتيجيات الاستثمارية وتجنب تركيز الاستثمارات في المدن ومحيطها على حساب

القوة التنافسية للترحيب بالاستثمار مقارنة مع المزايا والتسهيلات في دول المنطقة والإفادة من التجارب الرائدة والناجحة عالميا وتجنب الانغلاق والاستنساخ الحرفي لتجارب الآخرين

الأولويات

عندما يكون الخراب المتراكم شاملا(من البنى التحتية إلى البنى الفوقية)ثلاثة عقود من زلزال مدمر تسبب في ارتفاع أرقام الأمية والبطالة والفقر والمحرومية وتزايد أعداد الهجرة من الريف , تبدو عملية رسم الأولويات وتحديد الأسبقيات مسألة معقدة..طالما إن طيف المشهد الماثل يتطلب انطلاقة بكل القطاعات . انطلاقة تعيد للعراق المكانة والسمعة في تأمين الأمن الغذائي بنهوض القطاع الزراعي وإدارة المياه بكفاءة وإصلاح التربة وإقامة الصناعة الغذائية وتحريك قاطرة الصناعات المتوقفة وإعادة الثقة للقطاع الخاص وضخ الاستحقاقات الحضارية في النظم المصرفية وتحريك قطاع التشييد والإسكان المحرك الفعال لفرص العمل قطاع النفط (استخراجا وتسويقا وتصفية .... وإنتاج هايدروكاربونات) للمحافظة على قوة الاقتصاد , ورفع قدرة وتنوع إنتاج الطاقة الكهربائية وإدارة الأمن المائي بحرص على المستقبل باعتبار هذه القضايا مرتكزات لجميع خطط التنمية والاستثمار المجدي .

الخلاصة :

إن الإستراتيجية الاستثمارية عملية تنموية مركبة تتطلب الاستعداد الفكري والجاهزية التنظيمية لاستيعاب المتغيرات في العالم والتعاطي مع الاستثمارات برؤية متفتحة على الفكر الاقتصادي المعاصر بما يجلب المنافع الكثيرة

من خلال:- إن الإستراتيجية الاستثمارية مهمة وطنية مستدامة لإنقاذ الاقتصاد الوطني بوجود خرائط استثمارية مرنة ومتطورة وجاهزة لرفع القدرة الاستيعابية عندما يكون التصدير هدفا إضافيا

- المراجعة الدورية للقوانين والتدابير لغربلة المعرقلات وإزاحة التراكم الطفيلي ورسم الأرياف .... مع خصوصية كل ذلك تبقى الاستثمارات السياحية والخدمية والنوعية والإسكان ضرورة تمليها الاستحقاقات المرحلية بسبب العجز الهائل في هذه القطاعات.

وأخيرا لابد من التفكير بتشكيل نواة للدراسات الإستراتيجية في كل هيئة , لاستقراء وفهم الواقع وإدارة المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستثمارية والانتفاع من نجاحات التجارب العالمية الرائدة في تخطيط الاستراتيجيات الاستثمارية.

إن قوة الخطة الإستراتيجية تتجلى بالتكامل والانسجام وتقويم الأداء وإدخال التعديلات التشريعية التي تخدم المسيرة الاستثمارية .... فالاستثمار منتج بطبيعته ويحتاج إلى إستراتيجية تكون بمثابة دليل عمل متكامل لمواجهة التحديات بآليات تحقق الوصول إلى الأهداف

نعم تأخرنا كثيرا..وفاتتنا فرص كثيرة..ولكن العزم والتصميم عامرين.

السماوة وتنوع فرص الاستثمار

الباحث عمار العامري
ماجستير تاريخ اسلامي

محافظة المثنى او السماوه هذه البلدة التي تغفو على أطراف الهضبة الغربية او كما تسمى بـ"بادية السماوه" والتي تحدها عن السهل الرسوبي من الناحية الجغرافية وقد يمتد سفرها الزمني إلى ٦٠٠٠ سنة في عمق التاريخ حيث تحتل موقع استراتيجي بربط العراق عن طريق البادية بـ "الجزيرة العربية وبلاد الساحل"العربية السعودية والكويت وهذا ما يشجعها ان تكون نقطة التقاء حيوية لكثير من المجالات"التسويقية"حيث كانت في يوم من سنين الدهر عاصمة الدولة السومرية وحاضرة من حواضر الابداع والعطاء حيث اوروك تلك المدينة التي عرف الانسان فيها اول حروف الكتابة ونقش للاجيال اسطورة ملكها كلكامش الذي حاول ان ينال الخلود وصارع الموت ليحكي لنا قصة"الصراع من أجل البقاء"واستمرت السماوه حافلة بالوقائع والاحداث فسميت بـ "أليس" التي مر على أرضها رايات نشر الدين الاسلامي الى بقاع الارض ومن شواهد ذلك وجود خطوة منسية يقال انها " للامام امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام" تقع في قلب مركز المدينة الحالي مجاورة لمدرسة الامام الكاظم او كما تعرف " الرشيد سابقا" وتشير الروايات التاريخية الى ان " الامام الحسين عليه السلام" قد مر بارض السماوه عندما توجه إلى ارض كربلاء حيث واقعة الطف عام ٦١ هـ ومع مرور الزمن كانت السماوه مليئة بالذكريات والمواقف البطولية التي سطرها ابناؤها لتبقى خالدة في ذاكرة الزمان الا ان هذه المدينة ورغم ارثها الحضاري والتاريخي الكبير لا زالت تشكو من عدم وجود متحف يضم ويأرشف امجاد وابداع الخالدون للاجيال حيث "ثورة العشرين وانتفاضة السماوه عام ١٩٣٥ وانتفاضة ابو مزيهر عام ١٩٣٧ وانتفاضة خوام ١٩٣٦ وانتفاضة شعبان "١٩٩١وغيرها من مآثر الابطال.

ولمحافظة المثنى خصوصية تختلف عن بعض المدن العراقية إذ تمتاز بعدد كبير من المؤهلات التي يمكن ان يقال عنها كنوز لم ترى النور حتى الآن أو أنها لم تبصره حيث تتمتع بعدة خصائص من شأنها ان تساهم بشكل فاعل في جلب الاستثمار اي انها اكثر تنوع في فرص الاستثمار وهذا ما يشجعها ان تنطلق في آفاق الكون لتدعو المستثمرين فاتحة ذراعيها لهم تتفاخر بكرم اهلها وسخاءهم المفعم بالأمن والأمان.

وبذلك فان فرص الاستثمار فيها وفيرة وكثيرة بسبب غناها بالثروات الطبيعية ومجالات العمل التي تتركز على ثوابت اساسية وضروريات ملحة فمن الثوابت هو وجود مقومات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة الاثرية والدينية والثروات الطبيعية اما الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها حيث ان محافظة المثنى بأمس الحاجة لها هي الاسكان والكهرباء ومجالات الثقافة والرياضة وجوانب اخرى .

وعند مناقشة هذه المجالات نجد ان محافظة المثنى تمتلك اراض واسعة جداً في عمق البادية الجنوبية في منطقة الرحاب والسلمان وبصية وغيرها فضلا عن أن اراضيها جزء من منطقة السهل الرسوبي ذات الامكانية العالية في المجال الزراعي باعتبارها ارض خصبة تصلح لكافة المحاصيل الزراعية يرافقها اعتدال مناخ المحافظة الملائم لمختلف انواع الزراعات الموسمية ناهيك عن الثروة الحيوانية التي تشمل تربية المواشي والأسماك والنحل حيث يشجع على ذلك وجود كلية الزراعة في المحافظة التي بإمكانها المساهمة في انجاح كافة المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي والحيواني.

اما مجال الصناعة وما يتصل به من وجود ثروة معدنية كبيرة في المحافظة هو من اهم العوامل المشجعة للاستثمار لاسيما ان هناك دراسات علمية تؤكد وجود خزين احتياطي كبير من النفط في المحافظة وهذا من الدلائل التي تفعل الاستثمار وتشجع المستثمرين لاثبات حقيقة ذلك على ارض الواقع بالاضافة إلى وجود مواد خام تدخل في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والزجاج والطابوق وقد ساهمت سياسة الانظمة السابقة في اخفاء الكثير من الحقائق التي تظهر حجم الثروات التي تتمتع بها المحافظة بشكل عام.

اما مجال التجارة فان السماوة تحتل موقع تسويقي مهم يربط محور الشرق حيث ايران وما وراءها من الصين وكوريا والهند وغيرها ومحور الغرب حيث الاردن وسوريا ومصر واوربا وهناك خط دول الخليج العربي والمنفذ البحري ويساعد في كل ذلك وجود مطار النجف الدولي الذي يساهم في تسهيل مهمة رجال الاعمال والمستثمرين ناهيك عن التوسع الذي سيحصل لاحقاً وهذا يزيد من حركة التجارة وسهولة نقل البضائع ويحرك السوق ويوفر سيولة نقدية .

كما ان للسياحة الآثارية والدينية دور فعال في فتح المجالات امام المستثمرين والسياح لاسيما ان هناك أماكن آثارية معروفة كالوركاء بالإضافة إلى وجود ٣٦ تل اثري تعود إلى عصور تاريخية لما قبل الاسلام وبعده وهذا ما يزيد في رصيد الاستثمار السياحي في حالة تحويل هذه الاماكن إلى مناطق سياحية وترفيهية حيث ستساعد في صناعة بيئة استثمارية جاذبة في المحافظة.

ومع وجود التوسع الحاصل في الكثافة السكانية في المحافظة والتي تصل الى مايقارب ٧٠٠ الف نسمة نجد ان تلك الاعداد تحتاج إلى توسع في الخدمات الضرورية خاصة الكهرباء والاسكان والتي سوف تسهم في توسيع الاستثمار في قطاعات الفندقة والمجمعات التجارية"المولات"التي أصبحت ضرورة حتمية في حياتنا المعاصره.

كما لا يخفى على احد ان مجالي الثقافة والرياضة من الفرص المهمة والتي تشجع الاستثمار فيها فقد تطور مجال السينما خاصة في ايران وغيرها وهذا يدلل على ان للسينما انصار ومتابعين عندما تتناول القضايا الاجتماعية والسياسية والتاريخية للمجتمع وايضا مرفق الآثار والمتاحف له خصوصية ومشجعة للاستثمار اما الجانب الرياضي وبناء المرافق الرياضية المتكاملة يمكن استغلال بحيرة ساوة التي تعتبر من المرافق الترفيهية حيث يمكن ان تنتعش بوجود مدينة سكانية ورياضية وترفيهية يجعل منها منتجع سياحي كبير.

هيئة الاستثمار والمهمة الوطنية

عدنان جلاب منيجل

بينما لا يزال الحديث مستمرا عن تطوير البلاد وتحديث البنى التحتية وإقامة المشاريع العملاقة التي تستقطب أعدادا كبيرة من الكفاءات والطاقات الوطنية في ظروف انتقالية صعبة أقرت الحكومة المركزية تأسيس هيئة وطنية للاستثمار في العام ٢٠٠٦ هدفها الأساس تشجيع المستثمرين من عرب وأجانب للعمل في العراق واستغلال موارده الطبيعية والبشرية بما يسهم في رفع مناسيب النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والرفاه للمواطن الذي هو بأمس الحاجة لذلك بعد عقود من الفقر والبطالة وتردي الواقع المعيشي والإنساني.

و لايفوتنا هنا أن نتذكر أمرا مهما هو أن عملية الاستثمار في حد ذاتها أصبحت ظاهرة عالمية قد هيمنت على معظم اقتصاديات البلدان المتقدمة التي فتحت الباب على مصراعيه أمام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء المنظومة الحضارية الجديدة وتحقيق التنمية البشرية بالدرجة الأساس وهو مبدأ اعتمدته دول الخليج العربي التي لا زالت تشكل بيئة عالمية للاستثمار تستقطب كبريات الشركات العالمية التي يقودها كبار رجال الأعمال في العالم والذي ساعد على ذلك الاستقرار السياسي والأمني الذي تنعم به تلك البلدان.

إن الحكومة العراقية قد سلكت مسلكا صحيحا عندما فتحت عدة فروع للهيئة الوطنية للاستثمار في المحافظات العراقية لخلق بيئة مثالية للاستثمار حيث تهدف للتنسيق مع الشركات الأجنبية وجذب المستثمرين للعمل والاستثمار في العراق عن طريق منحهم كافة التسهيلات كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وفتح المجال واسعا للاستثمار في كافة المرافق الخدمية والإنمائية في الدولة .

وإذا أخذنا محافظة المثنى بعين الاعتبار فعلينا أن نتذكر أمرا مهما هو أن مدن المحافظة بحاجة ماسة للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية وبما يسهم في امتصاص البطالة وتشغيل الأيدي العاملة وهو أمر لا بد من ايلائه أهمية كبرى سيما وان المحافظة تمتلك إمكانات هائلة إذ يمكن بناء مدينة صناعية مؤهلة.

علاوة على الإمكانات الزراعية التي تزخر بها المحافظة والتي من الممكن أن تنعكس على دخل المواطن العراقي بالإيجاب بما يسهم في زيادة مشاريع الثروة الحيوانية التي لا زالت تعاني الكثير من جراء الإهمال وقلة الدعم.

ولا يفوتنا أن نذكر أمرا مهما هو أن الهيئة الوطنية للاستثمار مطالبة بالعمل الجاد والتنسيق مع كافة الوزارات فلا يمكن خلق بيئة استثمارية بدون توفير المناخ الاستثماري الملائم وعليه فإن مهمة الهيئة واسعة جدا وشاملة فهي مؤسسة تهدف أولاً لتشجيع الاستثمار وبناء أسس متينة للاقتصاد العراقي الذي يتعين على المعنيين بإدارة شؤون الدولة إقرار القوانين التي تحرره من القيود ليكون اقتصادا قائما على المنافسة والاستثمار الأمثل للموارد وقطعا أن المهمة لن تكون سهلة لكن العمل الجاد والصادق يمكن له أن ينتقل بالمحافظة والبلاد بوجه عام من أطوار التخلف إلى أطوار التقدم والرقي والازدهار.

اهمية دور الإعلام العراقي في جذب الاستثمار

كاظم مسافر عبد

بعد التاسع من نيسان في العام ٢٠٠٣ شهدت الساحة الإعلامية العراقية ثورة اتصالية قل ان نجد لها مثيلا في بلدان المنطقة العربية فإنشاء العشرات من القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية وإصدار الصحف والمجلات التي تجاوز عددها أكثر من (٣٥٠) صحيفة ومجلة ظاهرة حملت معها الكثير من الأمور سواء السلبية منها والايجابية ومما لايخفى على احد ذلك الدور الخطير الذي لعبته وسائل الإعلام العراقية خلال الفترة الماضية.

أما الآن وبعد ان وضعت الحرب أوزارها وانتهت وأصبح الكل يتطلع الى مستقبل يسوده الأمن والازدهار الاقتصادي والذي يعد الاستثمار ابرز أركانه الأساسية أو بالأحرى هو طوق النجاة الذي يجب على العراق ان يرتديه للوصول الى ضفة البناء والاعمار لذا صار واجبا على وسائل الإعلام العراقية ان تضع في أجندتها وخططها البرامجية كيفية التعامل مع هذا الوليد الجديد الذي يحمل بين جنبيه بشائر الخير في صنع الحياة السعيده التي طالما حلم بها الشعب العراقي.

ولعل من ابرز البرامج التي يجب الأخذ بها في وسائل الإعلام هو التعريف بالكنوز الدفينة في رمال ومياه وأحجار هذه البلاد المعطاء التي لاتطفو على بحر من النفط فقط وإنما يوجد تحت كل شبر من أراضيها مناجم لعدة أنواع من الثروات الاقتصادية التي تؤهل العراق ان يكون من أفضل البلدان في المنطقة المجاورة او حتى على مستوى العالم فالعراق لا يقل شانا عن دول الخليج التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التطور والاستقرار والتي لم تعتمد على الثروة النفطية فقط في بناء بلدانها وإنما اختارت شريكا اخر في صنع التنمية وهو الاستثمار الذي انفق مليارات الدولارات من الأموال الأجنبية والمحلية في تلك البلدان.

الأمر الآخر الذي يجب الأخذ به هو تلك الإعلانات التي تدعو إلى وحدة الصف العراقي ونبذ العنف الطائفي والتي تبث من على شاشات القنوات الفضائية العربية والعراقية والتي ينفق عليها مئات الآلاف من الدولارات من قبل عدة جهات حكومية وغير حكومية وبالفعل هذه الإعلانات أخذت دورها في الفترة الماضية وأدت ما عليها.

أما الآن وفي ضل المعطيات الحالية صار من الواجب ان تحول الأموال التي تنفق على هذه الإعلانات لصنع إعلانات ترويجية للاستثمار من خلال التعريف بالبيئة الاستثمارية في العراق وما تحتويه من ثروات ومواقع سياحية ودينية وأثرية يتطلع إلى زيارتها ملايين السياح في العالم وبالخصوص السياحة الدينية التي يتوقع لها مستقبل واعد اذ من الممكن أن يشكل ناتج إجمالي واردتها ما يساوي إجمالي واردات النفط والذي يعادل حاليا ما يقارب الـ(٩٥%) من واردات العراق وخصوصا في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة العراقية لعملية الاستثمار.

بقي ان نعرف ان الإعلام نفسه صار جزء من العملية الاستثمارية الجارية في معظم دول العالم والتي من الممكن جدا ان يكون العراق جزء منها من خلال دخول شركات الاستثمار العالمية في استثمار وسائل الإعلام المرئية او المسموعة والمقروءة منها .

كل هذه الأمور وغيرها يجب على الإعلام العراقي ان يضعها نصب عينيه لكي يسهم في صنع العملية الاستثمارية في العراق ويساعد في دفع عجلة التقدم والازدهار.

الاستثمار الأمثل في قطاع النقل

جواد عبد الكاظم حلبوس

يعتبر النقل بكل أصنافه البري والبحري والجوي الشريان الرئيسي في العالم لكونه يمثل العامل المشترك في كل القطاعات ولاسيما قطاع السياحة وبسبب التطور السريع والنهضة الصناعية والعمرانية والتوسع الميداني ازداد الاهتمام بقطاع النقل وتفعيله على كافة المستويات في جميع دول العالم لإسهامه في زيادة الموارد المالية وتعزيز اقتصاد الدول التي كثيرا ما تعتمد في مواردها على قطاع النقل وذلك عن طريق خلق شركات تنافسية ذات قدرة مالية كبيره

ففي مجال النقل البحري نلاحظ إن ماليزيا تمتلك اكبر أسطول بحري في آسيا والعالم حيث ساهم هذا الأسطول في دفع عجلة الاستثمار وشكل نقله نوعية في تطوير الواقع الاستثماري لماليزيا

أما في العراق وبسبب السياسات السابقة المتعثرة لم يشهد قطاع النقل أي تطور ملحوظ وعلى مختلف الاصعده كما نلاحظ في النقل البحري أن السفن الغاطسة في مياهنا الإقليمية تشكل عائقا كبيرا يحول دون وصول السفن والبواخر إلى ميناني أم قصر والعميق , ولأجل حل هذا الإشكال لابد من تحريك عجلة الاستثمار في الميناءين المذكورين كما في تجربة الموانئ الأمريكية المدارة من قبل شركات دبي للاستثمارات

وفي مجال سكك الحديد في العراق توجد شبكة عملاقة تربطنا بسوريا من الشمال وحتى الكويت جنوبا وتعتبر محطة سكك المثنى من أرقى المحطات الخاصة بالسكك الحديد على مستوى العراق والتي تشكل حلقة وصل بين البصرة وبغداد ساعدت على تدعيم قطاع النقل البري

إلى جانب ذلك يشهد قطاع السياحة الدينية بين محافظة المثنى والمراقد المقدسة في محافظتي النجف وكربلاء نشاطا ملحوظا مما يدعو إلى تنفيذ الخط القوسي الرابط بين محافظة المثنى ومحافظتي النجف وكربلاء المقدستين والذي سوف يسهم بالإضافة إلى السياحة الدينية في نقل المواد الإنشائية كون محافظتي المثنى والنجف تشتهران بإنتاج مادتي الاسمنت والحجر ومواد أخرى مثل الطابوق والكربستون بالإضافة إلى وجود مصفاتين للنفط في المحافظتين وهذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء وتجاوز الزمن من ناحية النقل

ومن الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع النقل فسح المجال أمام شركات النقل الجماعي التي ستساهم بلا شك في تطوير عملية النقل بشكل كبير مما سينعكس على زيادة الموارد المالية بالإضافة إلى استغلال الموارد البشرية للقضاء على البطالة التي تعتبر إحدى أسباب التخلف الاقتصادي في العالم

كما إن محافظة المثنى بمناخها الاستثماري الناجح وبيئتها الاستثمارية الصالحة تساعد على استقطاب الشركات الاستثمارية الخاصة بصناعة وتسويق السيارات لا سيما وان المحافظة بأمس الحاجة إلى هذه الصناعة مع توفر خزين كبير من المواد الأولية الداخلة في الصناعة.

الاستثمار والتنمية الصناعية

إعداد المهندس صلاح الحمداني

يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي من أهم الاستثمارات عالميا وهو العصب الرئيسي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومن خلاله يتم قياس مقدار النمو الاقتصادي للدول من خلال زيادة الإنتاج في تلك الدول وتقسم الصناعة في العالم إلى عدة أقسام حسب مجالات عمل تلك الصناعة ومنها:

1- الصناعات الاستخراجية

تعتبر من أهم أقسام الصناعة حيث تتمثل بعمليه استخراج المعادن والمواد الأولية من باطن الأرض وتنقيتها وتشمل هذه الصناعة على سبيل المثال استخراج النفط والغاز والحديد والنحاس وغيرها من المعادن الأولية والتي تعتبر الأساس لباقي الصناعات الأخرى.وتتميز بالاستثمارات العالية جدا ومنشئاتها الضخمة وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ودول الخليج العربي من الدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على هذه الصناعة وتتأثر الأسواق العالمية بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي لهذه الصناعات.

2- الصناعات التحويلية

وتأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بالأهمية بعد الصناعات الاستخراجية وهي تحويل المواد الأولية إلى مواد أكثر أهميه وذات منفعة اكبر من المواد الأولية التي صنعت منها باستخدام تقنيات وتكنولوجيا متطورة ويؤدي هذا التحويل إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة فهنا يتم بيع المواد على درجه أهميتها ومقدار التكنولوجيا المستخدمة فيها مما يميزها عن الصناعات التحويلية الأخرى ويكون التنافس بين الدول والشركات الصناعية في امتلاك وابتكار صناعات تقنيه متطورة تخلق أسواق استثماريه جديدة بمليارات الدولارات وقد تتشارك هذه الصناعة الاستخراجيه والتحويلية في البلد الواحد وتساهم في بناء اقتصاديات كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعض الدول النامية وتنفرد الصناعة التحويلية في بناء اقتصاد الدولة لعدم توفر المواد الأولية فيها مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وبعض الدول الأوربية

3- صناعه الطاقة

تعتبر هذه الصناعة احد المقومات الأساسية التي تعتمد عليها الصناعات الأخرى حيث تعتمد عليها في توليد الطاقة الكهربائية للمعامل والمدن وتتشعب إلى عدة أقسام ومنها

أ - توليد الطاقة الكهربائية من الماء بإقامة السدود على الأنهر والشلالات

ب - وليد الطاقة الكهربائية من المحروقات كالنفط والغاز والفحم الحجري بإنتاج البخار وتحويله إلى توربينات عملاقه لإنتاج الطاقة الكهربائية

ج - توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية وتعتبر هذه من التقنيات الحديثة والتي يمثلها عدد قليل من الدول إلا إنها تولد طاقه كهربائية كبيرة جدا مقارنه بباقي أنواع التوليد الأخرى ويؤخذ عليها أيضا إنها تلوث البيئة من خلال النفايات النووية التي تخلفها تلك المعامل

ء - توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة ويمكن تقسيمها إلى

*- الطاقة الشمسية وتعتبر من التقنيات الحديثة وذات كلفه تصنيعية عاليه نوعا ما ولكنها متجددة من خلال اعتمادها على

الاستثمار وانعكاسه الايجابي على الأعمار

أ.م.د المهندس رياض الغرة
عميد كلية الهندسة / جامعة المثنى

مرت عقود من الزمن لم يشهد هذا البلد فرص الاستثمار أو طرح مشاريع استثمارية وكلنا نعلم إن الغاية من الاستثمار أمرين أولهما تنمية رؤوس الأموال المستثمرة في هذا البلد وثانيهما تطوير الحالة العمرانية والخدمية حيث كانت القوانين والأنظمة المعمول بها طيلة ثلاثين عام مضت قوانين مقيدة مرهونة بنظام سياسي الزمها الجمود ولم يفتح لها الباب على العالم الخارجي وعندما بدأت العملية السياسية الجديدة في العراق لاحظنا إن الكل يصرخ بالاستثمار وعلى مستويات عديدة لكن دون جدوى وذلك لتقييدها وتكبيلها بسلاسل النظام السابق في حين بإمكان المشرع العراقي أن يتجاوز الروتين في تشريع قوانين تفتح آفاق جديدة للاستثمار وتمنح التسهيلات لرؤوس الأموال لكي تدخل البلد مما يساهم في خلق رافد اقتصادي جديد يضاف إلى رافد النفط الذي يعتمد عليه العراق في الوقت الحاضر إن رؤوس الأموال المستثمرة تكون أكثر حرصا في تطوير عملية الأعمار وتسريع عجلة البناء بتنفيذ مشاريع خدمية وترفيهية وبجدوى اقتصادية عالية الدقة مما يضفي على هذه المشاريع عملية استقطاب للعقول العلمية والإنسانية وبمختلف درجاتها وتشارك في تخفيض نسبة البطالة المتفشية بين صفوف خريجي الجامعات وبما إن العراق بدأ بالاتجاه الرأس مالي الحر فيمكن الاستفادة من مشاريع الاستثمار بتنفيذ مشاريع إستراتيجية للبنى التحتية كأن تكون مشاريع شبكات المجاري ومحطات المعالجة ومشاريع الكهرباء والخدمة الهاتفية ومشاريع النقل والخدمات العامة وهذه تعمل باتجاهين أولهما خدمة وتلبية احتياجات المواطنين وبدرجة عالية من التطور والثاني الاستفادة من الطاقات البشرية حيث يمتلك العراق طاقات بشرية عالية يمكن الاستفادة منها وبهذا فبإمكان هيئات الاستثمار الموجودة في المحافظات أن تهيئ دراسات لأولويات استثمارية وتضع لها الأسس الصحيحة لاستغلال الأموال الداخلة للبلد وفق خطط غير عشوائية على أن تكون هذه المشاريع مكملة بعضها لبعض الآخر لتقدم خدمات عالية الجودة.

ضوء الشمس في توليد الطاقة الكهربائية وتتميز أيضا بمحدودية استخدامها في البيوت وإنارة الشوارع ومصدر للكهرباء في بعض المنظمات أو القرى النائيةالتي يصعب مد خطوط الكهرباء إليها وتساهم إلى حد كبير في المحافظة على البيئة وانخفاض استهلاك المحروقات مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي

*- طاقة الرياح وتستخدم هذه الطريقة في توليد الطاقة الكهربائية في المناطق المفتوحة في الهضاب والسهول والمناطق الصحراوية وتعتبر الحل الأمثل لكثير من المناطق الصحراوية النائية في توليد الكهرباء المنزلية والإنارة إلا أنها لم تصل إلى حد التطبيق الواسع في كثير من الدول بسبب ارتفاع تكاليف التصنيع

*- توليد الطاقة الكهربائية من النفايات:ربما أصبحت ظاهرة تجميع نفايات المدن والتي تقدر بمئات الأطنان سنويا من أهم الظواهر التي تميز الحياة العصرية وبدأت الفكرة بتحويل هذه المئات من الأطنان إلى طاقه كهربائية بحرق هذه النفايات والاستفادة من المواد القابلة للاشتعال فيها في توليد الطاقة الكهربائية وكذلك تقطير المعادن الأخرى وإعادة تصنيعها..وتعتبر من العلوم الحديثة التي تستخدمها الدول المتقدمة في تخليص البيئة من مئات الأطنان من النفايات

5- توليد الطاقة بالاندماج النووي

وهو عكس الانفلاق النووي ويعتبر ماء البحر المادة الأولية له حيث يتم الاستفادة من الطاقة العالية التي تتولد من تجزئة ذرة الماء..وتعتبر هذه التقنية حكرا على الدول الصناعية المتقدمة والتي تتميز بارتفاع تكاليفها التي ربما لا تستطيع تحملها ميزانيات الدول ولكن يعول عليها لان تكون مصدر الطاقة الكهربائية مستقبلا بعد التغلب على المشاكل التقنية العالية التي لها السبب في ارتفاع كلفتها التصنيعية واعتبارها الأقل كلفة من خلال استخدم ماء البحر كمادة أوليه.

وهنا يجب أن تكون الاستثمارات الصناعية تتماشى مع الخطط والأهداف الاستثمارية الصناعية للدول والتي يمكن تصنيفها تبعا للأهداف إلى ثلاث أنواع رئيسيه هي:

أولا:صناعه استثماريه اقتصاديه اجتماعيه:حيث تلبي هذه الصناعة المتطلبات الاقتصادية للبلد من سد احتياجه من بعض المواد الأولية أو المصنعة آخذة بنظر الاعتبار المتطلبات الاجتماعية للمجتمع من تشغيل الأيدي العاملة ومحاربة البطالة مما يساهم في تقليل معاناة المجتمع..وتنفذ هذه الاستثمارات في اغلب الأحيان من قبل الدولة.

ثانيا:صناعات استثماريه اقتصاديه:تنفذ هذه الاستثمارات في اغلب الأحيان من قبل القطاع الخاص ويعتبر الربح الاقتصادي من أولوياتها ومن أهم مبررات إقامة هذه المشاريع أما تلبية احتياجات المجتمع وقد لا توضع في الاعتبار حين اتخاذ القرار بإنشاء المشاريع الصناعية الاستثمارية.

ثالثا:مشاريع صناعية تعتمد تقنيات عاليه:تنفذ اغلب هذه المشاريع من قبل الدول والشركات الصناعية ذات التكنولوجيات المتطورة أو من قبل الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية أو من قبل مختبرات وشركات أنشئت لهذه الغرض.وتنفذ هذه المشاريع للوصول إلى أعلى التقنيات العلمية أو لاكتشاف تقنيات حديثه تساهم في التطور العلمي التقني والتكنولوجي وقد تكون بعيدة عن عامل الربح الاقتصادي والمادي ومثل هذه المشاريع تكون هي السبب في التطور التكنولوجي للدول والشركات الصناعية المتطورة.

وهنا يجب أن ترسم الخارطة الجغرافية الصناعية للمنطقة والبلد والأقاليم والمحافظات ليتم من خلالها رسم السياسة الصناعية في تنفيذ المشاريع الصناعية ويكون ذلك حسب أهداف يجب تحديدها مسبقا ومنها:

1- ترسم الخارطة الصناعية حسب الأهداف الاجتماعية التي تلبي احتياجات المجتمع من خلال القضاء على البطالة وسد النقص الحاصل في المنتجات الصناعية.

2- الاستغلال الأمثل للموارد الأولية وتحويلها إلى منتجات ذات فائدة اقتصادية

3- التوزيع الجغرافي للمصانع حسب المواد الأولية والرقعة الجغرافية وتوفر الأيدي العاملة وتوفير الأرض المخصصة للمشاريع.

4- علاقة المشاريع الاستثمارية الاقتصادية بالمشاريع المماثلة لها في الأقاليم والمحافظات المجاورة.

5- تحقيق الأرباح الاقتصادية والمالية وتحقيق النمو الاقتصادي للدولة من خلال زيادة الصادرات على حساب الواردات.

الاستثمار مفتاح التنمية

المهندس حامد عبد عكال

> قد نختلف على المسميات أو التسمية ولكن ربما يجمعنا المبدأ إن توحدت أهدافنا, فلا ضير أن نختلف في الفروع ونتفق في الأصول والأساسيات والمبادئ لان في الاختلاف سبيلا لاكتشاف طريق أصوب وأجدى فمعنى الاستثمار وبشكل مجرد هو التدبير الأمثل لاستغلال جملة من الموارد كأن تكون مالية أو بشريه أو مواد أولية أو كل هذه الموارد مجتمعة وتبويب العمل لاستغلالها بحيث تدر أرباحا اكبر وتؤدي إلى فعاليات ترفع من المستوى الاقتصادي للأفراد وتر تقي بعمل المؤسسة أو المجموعة وهذا شان المستثمر وتخطيطه.

أما التنمية فتشمل قطاعات عدة تابعة للدولة وهي الحالة التي تخطط لها الدولة لتحسين الأداء فيها وصولا إلى خدمة المجتمع وتحسين الخدمات التي سيتمتع بها وتأتي عن طريق تقوية البني التحتية في ظل المؤسساتية وهي شأن من شؤون الدولة ومن مسؤولياتها تجاه الشعب .

فالاستثمار والتنمية مصطلحان لا ينفك احدهما عن الآخر..وبتعبير أدق الاستثمار هو السبيل أو الطريقة التي تسخر لانجاز فعاليات أو فقرات هي أساسا من ضمن الخطة التي تعدها الدولة للنهوض بالبنى التحتية لإكمال أو استمرار التنمية الوطنية.

ولهذا سنت اغلب الدول قوانينا لتنظيم عمليات الاستثمار حددت بموجبها كيفية التعامل مع المستثمر ومقدار التسهيلات التي تمنحها له مع ضمان حق الدولة وهذا ما حدث في العراق مؤخرا وهي خطوة بالاتجاه الصحيح خصوصا ونحن بلد مثقل بالديون وبأمور أخرى تعرقل عمل الدولة لكن الخطأ الفادح الذي حدث في آلية التطبيق حيث تم الخلط والفهم الغير الدقيق لمفردات هذا القانون أو تعميمه على أمور لا تخضع ولا تندرج تحت هذا الباب وذلك للهروب من حالات الفشل والإخفاق لأفراد وليس مؤسسات ولتغطية الضعف في الإمكانيات وبالتالي فهي عملية لتكرار الخطأ بأفدح منه وأبلى وتتجلى هذه الصورة في المحاولات الدؤوبة لعرض منشآت إنتاجية مستمرة بالعمل والإنتاج وتدر بمستوى لا بأس به من الأرباح وقادرة على رفد الاحتياج المحلي بالممكن وهي بحالة جيدة جدا من الناحية الفنية عرضت للاستثمار بسبب التدني الحاصل في أدائها لأسباب من الانفلات والفساد الإداري وليس لسبب آخر قطعا وهنا يجب التحديد المشروط لماهية الفساد بكل جوانبه وفضاءاته التي يكون فعالا فيها وأنا اعتقد كما يعتقد المتخصصين بهذا الجانب أن للفساد أوجه عدة أخطرها هو صناعة القرار الفاسد وليس الاختلاس أو تسخير المنصب للأغراض الشخصية كونها أيضا من نتاج ضعف القرار أي هي نتاج عرضي لذلك

وبالتنبه إلى أن هذه المنشآت بمجملها تعتبر من التقنيات المتأخرة نوعا ما إذ لا تواكب التطور التقني في العالم فهي لا تستحق أن تمنح هذه الفرصة لبعثرة العملة الصعبة ونقلها للخارج...ومن الممكن تطوير المنظومة الإدارية لها وإيجاد تصريف آخر لأسلوب العمل فيها وهذا هو الكفيل لأعادتها إلى العمل النافع والمجدي.

ومن تجارب العالم المتقدم في هذا المضمار ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بعد خروج اغلب الدول منها ببنى تحية تكاد تقترب من الصفر مقارنة ببلدنا الذي لم تنهى بناه التحية إلى ذاك القدر من الدمار الذي نالوه إذ اعتبروا المعامل والمنشآت المدمرة بكونها من التقنيات المتأخرة ومغادرتها إلى أخرى أكثر تطور ومواكبة وحرصا من هذه الدول على مواطنيها فقد اتجهت إلى خصخصة مثل هذه المعامل ولكن ليس على الطريقة العراقية بل أصبح العامل البسيط بين ليلة وضحاها رجل مساهم ويمتلك قدرا من أسهم شركته أو معمله أو مصنعه أي تم تحويل المنشآت إلى شركات مساهمه برأس مال قدرة القيمة الآنية للمنشأ موزعة على منتسبيه حصرا بشرط أن تعمل المعامل بطاقاتها المتاحة القصوى وبهذه الطريقة أصبح التخطيط لاتجاهين مهمين وفعالين هما تشغيل المعامل التي ربما تكون الدولة عاجزة عن تشغيلها ورفع المستوى الاقتصادي والمعنوي للمواطن والعامل بزيادة دخلة وصولا إلى رفع الدخل الوطني للدولة ورفد الطلب المحلي بما يحتاج من سلع ومواد تؤثر بشكل مباشر على أسباب النهوض التنموي .

إذن من سبقونا بهذه التجربة وهم واضعيها التزموا بروح النص الذي وضعوه واحترموا مفرداته إلى الحد الذي عبدوا فيه المصطلحات ووضعوها في محلها الذي لا يمكن أن يخترق من قبل أصحاب الغرض الخاص أو العابثين أو المتشدقين أوالطارئين على هذا الصرح المهني الذي أعطى أكله وبني دول ابتداء من الصفر إلى ما هم علية الآن وكان الهدف العام والمعلن يصب في مصلحة الإنسان والدولة و بشقين مهمين هما:

- استحداث تقنيات حديثة جدا حتى لا يُعدوا في قوائم المتأخرين وليعلنوا أنهم موجودين على الساحة العالمية بعد وسوف لن يخرجوا من دائرة التنافس والمجارات الاقتصادية العملاقة
- حبس الكفاءات والإمكانيات والموارد في الداخل لكي تستمر التنمية ولن تتوقف عمليات

الأعمار والتأهيل وإعادة البنى التحتية إلى ما كانت علية قبل وأثناء الحروب من خلال العمل بالممكن وتطويره لسد الحاجة المحلية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وإيجاد السبيل لجذب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل وليس العكس وبالتالي فهي حالة بناء دولة بطريقة صحيحة وفعالة محددة بسلوك واضح متين وخطوات محسوبة بتمعن ومحكومة بقانون

وهنا لابد من الإشارة إلى خطوات التخطيط لبلوغ أي هدف أو تنفيذ مهمة ما ووفقا لما تملية الوقائع والأحداث والحاجة وللابتعاد عن فعل المفاجئات وواقع اللا محسوب فعلى ضوء المسيرة الاستثمارية القادمة كان واجب التخطيط للآتي :

-تحديد المسارات الحرجة التي من شانها أن ترتقي بأداء اللاحق من المهام الوطنية وإعطائها الأولية بالاهتمام ووضعها في مقدمة الأمر على سبيل المثال إذا أردنا الارتقاء بالجانب الصناعي هنا وجوبا النظر إلى العوامل التي لها المساس المباشر بنجاح هذا الجانب وتقويمه قبل الشروع بالمهمة وبعكسه قطعا ستكون النتائج عكسية وفي حالة التخطيط لمثل هذه المشاريع أولا وقبل كل شيء يجب أن يكون الهدف السابق هو الارتقاء بأداء المنظومات الكهربائية سواء على صعيد التوليد أو التوزيع لان الثابت والمعروف هو عدم إمكانية عمل منشأ صناعي بغياب الطاقة الكهربائية كونها الطاقة الوحيدة القادرة على تشغيله من هذا يتضح وبشكل لا يقبل الجدل أن في مقدمة الأولويات لنهوض بلد مثل العراق هو توفير تلك الطاقة كونها المبرر الأكيد لتراجع العمل الصناعي والزراعي والخدمات بكل مستوياتها وكما هو حاصل الآن . لم تكن هذه الطاقة الوحيدة بل هنالك قطاعات صناعية وزراعية وخدمات تستخدم الوقود أو المشتقات النفطية في عملها وهنا نقصد وجوب الارتقاء بأداء الصناعات النفطية التحويلية وليس الاستخراجية فقط لان الواقع يؤشر هذا كون الخلل بأداء محطات التكرير أو لنقص في عددها وليس الاستخراج حصرا ونكاد نجزم أن لا خلل في عمليات الاستخراج بدليل أن التصدير لم يتوقف يوم(إذا ما اوجل الطموح لزيادة السقوف الإنتاجية وهي مرحلة سابقة لأوانها).

ومع هذا يكون الأجدر النظر إلى العوامل النفسية والمحفزة لتأهيل الإنسان العراقي لكي يؤدي دورة في البناء والأعمار والتأهيل من خلال ما تقدم له من خدمات لان المنطق يشترط مدخلات تضاف إلى أي عملية المرجو منها تقديم ناتج فكيف يقدم العراقي شيء لبناء وطنه وهو يطالب بمخرج دون مدخل ؟ وان المدخل الذي يضاف ليؤدي كل منا دورة هي الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط لمساسها المباشر بحياتنا اليومية كونها السبب الرئيسي في تقدم أدائنا الفكري والجسدي

تجربة الاستثمار في مصر

أوس محمد علي موسى / مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين

تعتبر التجربة الاستثمارية في جمهورية مصر العربية كبيرة وخالدة في جميع مفاهيم الاستثمار منذ صدور اول قانون في استثمار المال العربي والمنطقة الحرة ذي الرقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم صدور قانون ٤٣ بعد ثلاثة سنوات لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحره مع سلسلة القوانين التي توالت حتي يومنا هذا مما ادى بالنتيجة الى تحقيق ضمان يكفل حق الدولة والمستثمر في آن واحد.

ان الهدف الأساس من الحزمة القانونية والتي من اولوياتها توفير فرص العمل وتحسين الانظمة الداخلية مع تجاوز حالة الروتين في انجاز المعاملات الاستثمارية التي من شأنها ان تحقق التنمية الاقتصادية كذلك وجدنا دمج المناطق الحرة تحت مظلة الاستثمار وعلى وجه الخصوص بعد تفعيل دائرة النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين عن طريق ايجاد مركز مندوبي الوزارت والذي يختصر الطريق امام المستثمر في سرعة انجاز المعاملات والاجازة الاستثمارية بدءا من شعبة الاستعلامات حتى منحه الاجازة الاستثمارية خلال ٧٢ ساعة.

ان الهدف الأساس من الحزمة القانونية والتي من اولوياتها توفير فرص العمل وتحسين الانظمة الداخلية مع تجاوز حالة الروتين في انجاز المعاملات الاستثمارية التي من شأنها ان تحقق التنمية الاقتصادية.

فلننهض يدا بيد و لنأخذ الفائدة القصوى من التجربة المصرية في الاستثمار على طوال ٤٠ عام خلت من أجل بناء بلدنا و خلق بيئة استثمارية تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في العراق لاسيما أن جميع المستلزمات التي يتطلبها المناخ الاستثماري موجودة من بيئة آمنة و مستقرة و وفرة في مختلف انواع المواد الأولية و الأيدي العاملة فلا نحتاج إلا لتفعيل هذا القانون ودائرة النافذة الواحدة بالتنسيق مع كل الوزارات و الجهات ذات العلاقة و التعاون على مبدأ العمل المشترك ونبذ العمل الاحترافي المنفرد لكي يشارك الجميع في هذا البناء و يعد ما جاء اعلاه شيء يسير من كثير قام به الاشقاء المصريين في قطاع الاستثمار.

هيئة استثمار المثنى تنطلق من حيث انتهى الآخرون

كاظم مسافر عبد
مسؤول شعبة الإعلام

مما لا يخفى على احد ذلك الدور الكبير الذي لعبه الاستثمار في نقل العديد من الدول التي كان بالكاد ان يذكر اسمها على خارطة العالم إلى دول أصبحت لاعبا أساسيا في الساحة الاقتصادية والسياحية العالمية مما جعلها قبلة استثمارية يتهافت عليها المستثمرين من شتى أصقاع الأرض ويأتي النموذج الماليزي من ابرز الأمثلة على دور الاستثمار في تنمية البلدان فماليزيا ذلك البلد الذي لم يكن يحسب له أدنى حساب في المشهد الاقتصادي العالمي أصبح اليوم مركز لاستقطاب اكبر الاستثمارات الدولية فخلال العشرين سنة الماضية استطاعت تحقيق نقلة اقتصادية جبارة أخرجتها من نطاق دائرة البلدان ة وجعلتها في مصاف الدول المتقدمة معتمدة في تحقيق تلك النقلة على عامل الاستثمار في كافة المجالات ويأتي الاستثمار في القطاع السياحي من ابرز أركان هذه النقلة حيث يشكل المناخ الجيد والمناطق الطبيعية الجذابة إضافة إلى التطور الهائل في البنى التحتية والمنشآت السياحية عوامل أساسية في ازدهار القطاع السياحي الذي يعد من أهم روافد تكوين الدخل القومي الماليزي.ويأتي هذا التطور مصحوبا بثورة عمرانية مذهلة فيكفي القول ان أعلى بناء على وجه الأرض هو أبراج ماليزيا الشهيرة ناهيك عن التقدم الكبير الذي حققه الاستثمار في تنمية الجانب الزراعي حيث استقطب القطاع الزراعي شركات الاستثمار العالمية ومنها الخليجية وخصوصا في إنتاج زيت النخيل الذي يعد من أهم الصادرات الزراعية في ماليزيا

ان ما وصلت إليه ماليزيا من مراحل متقدمة في الرقي والازدهار حري على من يريد التطور لبلده ان يجعل منها مثلاً يقتدى به وإيمانا من هيئة استثمار المثنى بحجم التحولات والانجازات التي حققها الاستثمار في مملكة ماليزيا فقد عمدت الهيئة إلى توطيد العلاقات الاستثمارية والاقتصادية مع الشركات والمستثمرين الماليزيين ومد جسور التعاون معهم للاستفادة من التجربة الماليزية وتمخض هذا التعاون عن عدد من الزيارات التي قام بها المهندس عادل داخل محمد مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الهيئة والتي أسفرت عن عقد العديد من الندوات والمؤتمرات التي شارك فيها رجال أعمال ومستثمرين ماليزيين فضلا عن المؤتمر الكبير الذي عقدته الهيئة مع هيئة التجارة الماليزية (المانرد) وهي هيئة تجارية عالمية ذائعة الصيت على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ودول جنوب شرق أسيا تضم في عضويتها أكثر من (٦٠٠٠) شركة استثمارية ماليزية وتم خلال المؤتمر رسم الخطوط الأساسية لتطوير التعاون الاستثماري بين الهيئتين كما أبدت (المانرد) رغبة الشركات الماليزية للاستثمار في العراق عموما وفي محافظة المثنى على وجه الخصوص لما تتمتع به المحافظة من مناخ امني مشجع علاوة على توفر المواد الأولية التي تؤهل لقيام عدة صناعات إستراتيجية بجانب توفر الأيدي العاملة الرخيصة كما التقى وفد الهيئة بالملحق التجاري العراقي في ماليزيا السيد نعيم عزيز كاظم الذي أكد دعمه لتوجهات الهيئة في استقطاب الشركات العالمية للاستثمار في المثنى معبرا عن إعجابه الشديد بالجهود الجبارة التي تبذلها الهيئة في سبيل الارتقاء بمحافظة المثنى.

بداية الطريق للبناء والاعمار

المهندس الاستشاري مؤيد كاظم صالح

أولاً: أن العراق وبعد عهود طويلة من النضال ضد النظم الفاسدة بكل أشكالها اختار نظاماً ديمقراطياً تعددياً فدرالياً نظاماً سياسياً للبلاد وكان هذا الخيار خيار الشعب الذي اختار حكومته بالانتخاب الحر الذي لا غبار عليه هذه الحكومة بدورها ورغم هول الصعاب وجسامة التحديات استطاعت أن تمثل رغبة الشعب في تثبيت الأمن كعامل أولي للبدء في عملية التطوير ,ورغم الانتقادات اللاذعة والعوائق الكثيرة التي وجهت للحكومة إلا أنها أثبتت أن قرارها وتصميمها صائب و مجد في نقل العراق إلى بر الأمان

ثانياً: أتت الانتخابات المحلية كحلقة مكملة أخرى لتضاف الى مسيرة بناء الدولة الحديثة وهي خطوة تصب في ترسيخ مكاسب الدستور الدائم في البلاد

ثالثاً: أدركت الحكومة أن العمل على تطوير هذه الدولة يجب أن يكون على خطين أساسيين أولهما من خلال التطوير وثانيهما من خلال الاستثمار فالتطوير والاستثمار خطان متوازيان يؤثر كلاهما في الآخر بشكل فعال فلا مناص من تطوير البنى التحتية للبلاد من خلال توفير للخدمات الأساسية والطرق والمطارات وغيرها من اجل تشجيع المستثمرين دولاً وشركات وأفراد الأمر الذي يمكن أن يكون تكاملاً اقتصادياً رصيناً من ناحية أخرى عملت الحكومة وتعمل على تقنين التشريعات اللازمة لذلك والتي لها دور مهم جداً في إقناع المستثمرين للدخول في عملية الاستثمار

رابعاً: استمرت الحكومة ومن خلال مؤسساتها على مد أواصر العلاقات الرصينة مع العالم الخارجي لما فيه مصلحة العراق وقد ظهرت نتائج هذا العمل الجاد من خلال إطفاء معظم ديون العراق من ناحية وإقناع الكثير من الدول والشركات الكبرى للمساهمة في عملية أعادة أعمار العراق من ناحية أخرى

بعد كل هذا يبدو دور الحكومات المحلية ومؤسساتها أكثر وضوحاً في مجالي الأعمار والاستثمار استكمالاً لدور الحكومة المركزية .أن إدراك الصلاحيات الممنوحة للحكومات المحلية وفقاً للدستور واستثمارها شرط ضروري للمباشرة في مشروع نهضة البلاد ولنا في محافظات شمالنا الحبيب مثالاً جيداً عن حسن استثمار مثل هذه المزايا رغم أن تلك المحافظات قطعت شوطاً طويلاً للوصول إلى ما وصلت إليه ألا أن هذا لا يمنع من دراسة التجربة الكردية والخروج ببعض النتائج البناءة.

الإمكانات السياحية في محافظة المثنى

الباحث عدنان كاظم جبار الشيباني / ماجستير جغرافيا / كلية التربية / جامعة المثنى

تنقسم الإمكانات السياحية في المحافظة على قسمين هما طبيعية(بحيرة ساوه)وبشرية(مدينة الوركاء الأثرية)وسوف نسلط الضوء عليهما بشيء من التفصيل

أولا :- بحيرة ساوه

تعد البحيرات من أهم مظاهر السطح في أية منطقة وهي من الأمور التي لايمكن إغفالها في دراسة الجغرافيا السياحية لأية منطقة باعتبارها إحدى مقومات البيئة الطبيعية ومواردها السياحية والتي يمكن من خلالها تحقيق الجذب السياحي . بحيرة ساوه تقع جنوب مدينة السماوة وعلى بعد (٢٢ كم) منها وتبلغ مساحتها (٩ كم٢) وطولها(٤,٥ كم) , وعمقها يتراوح في الأطراف (٢,٥ م) وفي المركز (٥,٥ م) وتتخذ شكل أشبه بشكل فاكهة الكمثرى.

تعتبر بحيرة ساوه إحدى المعالم البارزة في المحافظة بشكل خاص والعراق بشكل عام , وهي تمثل منخفضا طبيعيا يقع في منطقة الوديان السفلى بالهضبة الصحراوية وتبعد مسافة (٣,٥ كم) عن نهر العطشان وتشكل معه نظام التصريف المائي للمنطقة.

إن ما يميز بحيرة ساوه ويجعلها من اغرب البحيرات في العالم أنها تقع ضمن المنطقة الصحراوية وان مياهها باطنية وتخرج عبر مجموعة من الفواصل والصدوع من مكامن المياه الجوفية وهذا يعني إنها مغلقة وليس لها أي مجرى مائي يغذيها . ومن الخصائص الكيمياوية لمياه البحيرة إنها تحتوي على نسبة عالية من التركيز الملحي في مياهها وقد ترتب على ذلك نشاط التجويه الكيمياوية والتي عملت على تكوين أشكال جيومورفولوجية تضفي على البحيرة جمالا على غاية من الروعة يمكن استغلالها في عملية الجذب السياحي على المستوى الداخلي والخارجي ولعل ابرز هذه الأشكال هي:

1- الكتف الملحي : هو عبارة عن جرف ملحي يحيط بالبحيرة من جميع جهاتها يصل ارتفاعه حوالي(١,٥ م) ويتكون هذا الجرف من صخور كلسية

2- ظاهرة الكهوف : تنتشر الكهوف على طول الكتف الملحي , وقد تكونت بفعل عملية الإذابة للصخور المكونة للكتف , وتبلغ مساحة هذه الكهوف (١,٥- ٢,٥ م٢).

3- الصخور الملحية : عبارة عن صخور ملحية تشبه زهرة القرنابيط توجد داخل البحيرة وعلى مقربة من الكتف الملحي تكونت بفعل عملية الترسيب للرغوة الكثيفة التي تتكون عند أطراف الموجة الواصلة إلى الكتف الملحي , وبمرور الزمن ازداد حجمها حتى تكونت بهذا الشكل ويبلغ معدل حجم الظاهرة منها (٣,٥ - ٤ كغم).

ثانيا :- مدينة الوركاء الأثرية

تعد مدينة الوركاء من ابرز المعالم الأثرية في محافظة المثنى وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة المثنى وبالتحديد في قطعة (١) مقاطعة (١٣) ضمن ناحية الوركاء وهي بذلك تبعد عن مركز المحافظة (السماوة) بـ (٦٥ كم) , وهي من بقايا المدينة التاريخية المشهورة بـ (أوروك) ويرجع زمن تأسيسها إلى الألف الخامس قبل الميلاد , أي في العهد السكني في جنوب العراق , إلا أنها سرعان ما أخذت شهرتها تتعالى في الألف الرابع قبل الميلاد عندما أصبحت مدينة من المدن السومرية , وقد اتصفت بكونها من المدن الدينية لكثرة ما فيها من المعابد الدينية واستمر السكن حتى صدر الإسلام , إن ما يميز مدينة الوركاء هو إحاطتها بسور عظيم يصل طوله حوالي (٩,٥ كم) وقد كان موقعها سابقا على نهر الفرات ألا إنها اليوم تبعد عنه ما يقارب (١٢كم) بسبب تغير مجراه

تعاقب على حكم الوركاء (١٨ملكا) كان آخرهم (انو- حيكال) ٢١٢٠ - ٢١١٤ ق.م , إلا أن أشهرهم الملك الخامس (كلكامش) في حدود ٢٧٠٠ ق.م هذا الملك الذي خلدت مآثره في عدة قصص بطولية طويلة تتألف من اثني عشر رقيما وتعد هذه الملحمة من أشهر المؤلفات الأدبية في تاريخ الحضارات القديمة التي وصلت أرجاء واسعة من العالم

بدأت الجمعية الألمانية الشرقية أعمالها التنقيبية في مدينة الوركاء ما بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ , إلا أنها توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى , ومع انتهائها وعودة الاستقرار إلى بلاد الرافدين استأنفت الجمعية عملها من جديد عام ١٩٢٨ ولعل ابرز ما توصلت إليه والأكثر أهمية هو تمييز (١٨ طبقة) بدائية , وتعد الطبقات الخمسة (١٨ - ١٣) الأكثر قدما , وهي تتزامن مع عصر العبيد الذي شهدت فيه المدينة تطورا ملموسا شيدت خلاله المعابد المزينة بالفسيفساء المكونة من مسامير مفخورة ومطبوعة بالألوان الزاهية ومن أهم المعابد (أنو و أي أنا) وازدهرت في هذه الفترة المسلات الأنية والأختام ولعل أشهرها مسلة صيد الأسود والإناء النذري ووجه فتاة منحوت من الرخام . أما في الطبقات (١٤ - ١٢) فقد ظهر خلالها الفخار المصنوع من الدولاب الفخاري فضلا عن ما لاحظه المستكشفون من تغيير في طبيعة المواد المصنوعة فاختفت الأدوات الصغيرة مثل المناجل المصنوعة من الطين المفخور وأوتاد

الجدران الشبيهة بالمسامير وهذا ما عزوه إلى التغيير الرئيسي لسكان المدينة

وبعد جهود مضنية تمكن المستكشفون من تحديد الطبقات (٥ - ٤) وتنقسم الطبقة الرابعة وهي الأهم إلى ثلاثة أقسام هي (أ . ب . ج) مما حدى بالمستكشفين إلى اعتبار هذه الطبقات تمثل الطور الأخير من الوركاء وهو عصر حضاري سمي بالعصر شبه الكتابي , حيث كانت الكتابة في تلك الفترة صورية والتي تطورت فيما بعد إلى الكتابة المسمارية,وامتد تأثير الوركاء خلال هذه الفترة كمركز للحضارة السومرية إلى جميع أنحاء الشرق الأدنى بل وحتى وادي النيل وقد تطور الفن في خلالها واتخذ اتجاها مغايرا لما كان مألوفا في الطبقات الأخرى , إذ ظهرت الرسوم الناتئة(العالية والواطئة)والزخرفة على الأواني الفخارية والأختام الاسطوانية والنحت المجسم والى غير ذلك من الأمور , أضف على ذلك إن بعض معالم هذا الطور لا تزال شاخصة إلى الآن ممثلة بالزقورة والتي يبلغ ارتفاعها (٢٦ م) عن مستوى سطح البحر ومجموعة من المعابد أبرزها معبد بيت اكيتو او (بيت ريش).يمكن القول إن هذا فيض من غيض عن مدينة الوركاء الأثرية وان استئناف عمليات التنقيب كفيلة بالكشف عن كثير من الحقائق المتعلقة بهذا المعلم الأثري,لا سيما وان عمليات التنقيب متوقفة ولا تتناسب وهذه الآثار العريقة , إذ يمكن استثمارها في عمليات الجذب السياحي للتعرف على حضارتها وتاريخها وفق مايسمى بالسياحة الحضارية والتي أخذت كثير من الدول تعتمد عليها كمورد أساسي لدخلها القومي مثل مصر واليونان وبريطانيا والأردن.

بين أزمتي ١٩٢٩ و٢٠٠٨ : دراسة مقارنة

محمد سيد رصاص

تكتسب الأزمة البعد العالمي من خلال شمولها للمركز المالي - الإقتصادي للعالم،فيمالاثراها كذلك عندما تشمل بلداناً محددة ذات مكانة اقتصادية متوسطة=أزمة"النمور الآسيوية"عام١٩٩٧،أوقطاعات اقتصادية معينة مثلما لما انفجرت فقاعة التكنولوجيا العالية(high-tech)في مؤشر(ناسداك)بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

نشبت أزمة عالمية واحدة،في تاريخ النظام الرأسمالي ،هي أزمة١٩٢٩،شملت المركزين،الصاعد=نيويورك عام١٩٢٩،ثم القديم=لندن عام١٩٣١،وقد كانت الأزمات الإقتصادية الكبرى ناتجة عن التصادم بين هذين المركزين،مثل أزمة١٨٣٧الأميركية الناتجة عن رفع بنك انكلترا لنسبة الفائدة على الودائع بالبنوك الإنكليزية ما أدى إلى هجرة كثيفة للذهب الأميركي إلى البنوك الإنكليزية بالتزامن مع اصدار الرئيس الأميركي جاكسون مرسوماً يفرض شراء الأراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية عبر مدفوعات ذهبية،أوأزمة١٨٩٣الأميركية التي نتجت عن انخفاض معدل شراء الدولار في السوق البريطانية ما أدى إلى استنزاف الموجودات الذهبية الأميركية التي استخدمت للتبادل التجاري مع بريطانية(بعد أن رُبط الدولار بمعادل ذهبي عام١٨٧٩).

في أزمة ١٩٢٩ لا يمكن عزل عوامل الأزمة عن النتائج الإقتصادية للحرب العالمية ،حيث استنزفت مصروفات الحرب معظم الموجودات الذهبية للدول الصناعية المتحاربة،ماعدا الولايات المتحدة وفرنسا، المالكتان بالعشرينيات لثلثي الموجودات الذهبية العالمية هذا أدى إلى أن العاصمة الإقتصادية-السياسية-العسكرية للعالم=لندن قد وجدت نفسها في وضع مزعزع بدأت مؤشرات أزمة١٩٢٩مع استعادة بنك انكلترا في نيسان١٩٢٥المستوى الغطاء الذهبي للجنيه وقدرة الأخير التحويلية للذهب كما كانتا عام١٩١٣،مع قيمة جنيه عالية أمام الدولار، ما كان كارثة على الصناعة البريطانية وكافة السلع التصديرية،وبالتالي على قطاعي المناجم والزراعة،بعكس وضع المصارف ودوائر المال،وشركات التأمين،والملاحة.أنتج هذا حركة مالية قوية في السوق الأميركية،نتجت أولاً عن حركة الشراء البريطانية الكثيفة للذهب الأميركي بالعشرينيات،ثم تضاعف هذا مع هجرة قسم كبير من الرأسمال المالي البريطاني للضفة الغربية من الأطلسي.قاد ذلك،كله،إلى حركة إقراض كبرى للمال في السوق الأميركية تجاوزت دفترياً حجم المعروض النقدي من الدولار في شهر آب١٩٢٩=٨،٥مليار،ماأدى إلى ارتفاع في قيمة الأسهم لم تكن واقعية بالقياس للإقتصاد الفعلي.وعملياً،فإن الأزمة المالية الكبرى في وول ستريت ،بين يومي الخميس ٢٤أوكتوبر والثلاثاء"الأسود"في ٢٩أوكتوبر ١٩٢٩،قد بدأت نذرها قبل شهر في ٢٦سبتمبر مع رفع بنك انكلترا لمعدل الفائدة على الموجودات البنكية بما يتجاوز معدل بنك الإحتياط الفيدرالي الأميركي،ما قاد إلى هجرة كثيفة للموجودات المالية بأميركا نحو انكلترا،وإلى حركة مرعوبة من بيع الأسهم بذلك الأسبوع داخل السوق الأميركية،وهو ماأوصل انخفاض قيمة مجمل الأسهم الأميركية نهاية ذلك الأسبوع الى٣٧%.

إن أزمة١٩٢٩ قد بدأت على شكل أزمة مالية أميركية بسوق نيويورك اعتبرت"الإيكونوميست"البريطانية،بعد٢نوفمبر١٩٢٩بأن"انفجار البالون المنفوخ المتمثل في قيمة الأسهم الأميركية سيكون جيداً لبقية العالم لحد كبير"ثم انتقلت إلى شكل كساد اقتصادي أميركي كبير لم ينهار قطاع البنوك الأميركية التقليدي إلا في الربع الأخير من١٩٣١مع شمول الأزمة المالية-الإقتصادية الأميركية للعالم وامتدادها للعاصمة الإقتصادية-المالية للعالم=لندن ما اضطر بنك انكلترافي٢١سبتمبر١٩٣١لفك ارتباط الجنيه بالذهب،وهو ما أثر كثيراً على الدول المرتبطة عملتها بمعادل ذهبي،مثل أميركا وفرنسا،حيث أدى هذا إلى اغلاق١٨٦٠مؤسسة مالية أميركية خلال الأشهر الثلاث اللاحقة كانت تحوي خزائنها ودائع بقيمة١،٤٥٠مليار دولار من أصل الموجودات المصرفية الأميركية البالغة آنذاك١،٦٩٢،بعد أن حصلت بتلك الأشهر حركة مذعورة من المودعين ساحبة للذهب من البنوك الأميركية،أو لتحويل الموجودات الدولارية إلى ذهب،ثم لاختفاء قسم كبير من الذهب من السوق.

كان القرار البريطاني اعلاناً عن وصول الأزمة إلى مرحلة أزمة اقتصادية عالمية كبرى،واسدالاً للستار على حقبة طويلة من النظام المالي العالمي كان مركزه لندن،ليتحول الوضع بعد ذلك إلى جزر اقتصادية متصادمة ما كان ايذاناً بالحرب العالمية الثانية،التي نتج عنها نظام(بريتون وودز)عام١٩٤٤المحدد للدولار كعملة رئيسية للعالم مربوطة بمعادل ذهبي حتى فكت واشنطن ارتباطهما عام١٩٧١.

هنا،كان الاقتصاد الغربي،بفرعيه الأميركي والأوروبي ،مربوطاً بعد ١٩٣٣باسم مينارد كينز ووصفاته الإقتصادية=تدخلية الدولة،التخطيط،الرعاية الإجتماعية والصحية،الضرائب العالية حتى جاءت الثورة اللاكينزية مع ميلتون فريدمان،الذي كان يرى أن"الكساد الكبير"لم يحصل عام١٩٢٩بل بالربع الأخير من ١٩٣١مع انهيار النظام المصرفي الأميركي،معتبراً الإقتصاد ظاهرة نقدية أساساً:كان الإنتعاش الإقتصادي الأميركي مبنياً على وصفات فريدمان لإدارة ريغان بالثمانينيات التي قامت برفع معدلات الفائدة على موجودات البنوك الأميركية ومانتج عن ذلك لاحقاً من هجرة كثيفة للرأسمال المالي العالمي للغرب الأميركي،وإلى قوة اقتصادية أميركية كانت قادرة على حسم الحرب الباردة عبر طرح سباق تسلحي جديد اسمه(حرب النجوم)ما كان السوفييت باقتصادهم المأزوم بمقدورهم مجاراته.كان هذا الإنتصار السياسي-العسكري،المرفوق مع نجاحات اقتصادية،مؤدياً إلى حالة مد ل(الليبرالية الجديدة)،التي أدلجت بداية طغيان الإقتصاد المالي على الإقتصاد،من خلال ظاهرة البنوك الإستثمارية وبدئها باحتلال حيز غير مسبوق في الحركة الإقتصادية الكلية بأميركا،لتكون هناك فورتان:واحدة في(الهاي تكنيك)،انتهت فقاعتها عام٢٠٠٢لتعود لقيمتها الإقتصادية الفعلية بخلاف ما كان موجوداً على شاشات البورصات،ثم(العقارات)،لتعبر الإثنتان،وخاصة الثانية، عن حركة مالية دفترية ،ممثلة في أسهم البنوك الإستثمارية أوشركات التأمين،لا تعبر عن الإقتصاد الفعلي.

تكبد القطاع العقاري الأميركي الخسارة الأولى في أيلول٢٠٠٦، لتحصل بعدها الملامح الأولى لأزمة البنوك الإستثمارية في آذار٢٠٠٨ = بنك بير سترنز وصولاً لإنفجار الأزمة في أسبوع أيلول الثاني مع بداية انهيار قيمة أسهم البنوك والمؤسسات المالية الإستثمارية الكبرى المنخرطة في التغطية المالية لنشاطات القطاع العقاري الأميركي.

كاستنتاجات مقارنة،يمكن القول بأن أزمة ٢٠٠٨تكتسب بعداً عالمياً من خلال شمولها (وبدئها ب) للمركز المالي-الإقتصادي للعالم،امتدت تأثيراتها الفورية إلى كافة الأسواق العالمية.هذا يضعها في وضع يوازي أزمة١٩٢٩.أيضاً هي مثلها بدأت في القطاع المالي، وإن كانت لم تتأثر بها كثيراً حتى الآن البنوك التقليدية.هناك ملامح،يمكن تسجيلها من خلال خمسة أسابيع من عمر أزمة٢٠٠٨،بأنها أسرع من أزمة١٩٢٩في شمول الخارج غير الأميركي،وفي التأثير على الإقتصاد الأميركي الكلي عبر بدء الأخير في الدخول في"مرحلة كساد"،كماعبرت حاكمة فرع البنك الأميركي الفيدرالي بكاليفورنيا،ومن خلال مؤشرات تراجع مبيعات وأسعار التجزئة بالسوق الأميركية بشهر أيلول.ربما يكون انخفاض سعر برميل النفط الكبير في أوكتوبر٢٠٠٨ علامة أولى على بدء الكساد الأميركي،وعلى تأثر اقتصاديات "الدول الأسرع نمواً"،كالصين والهند به من خلال كون السوق الأميركية هي الأكبر في استيعاب منتجاتها.

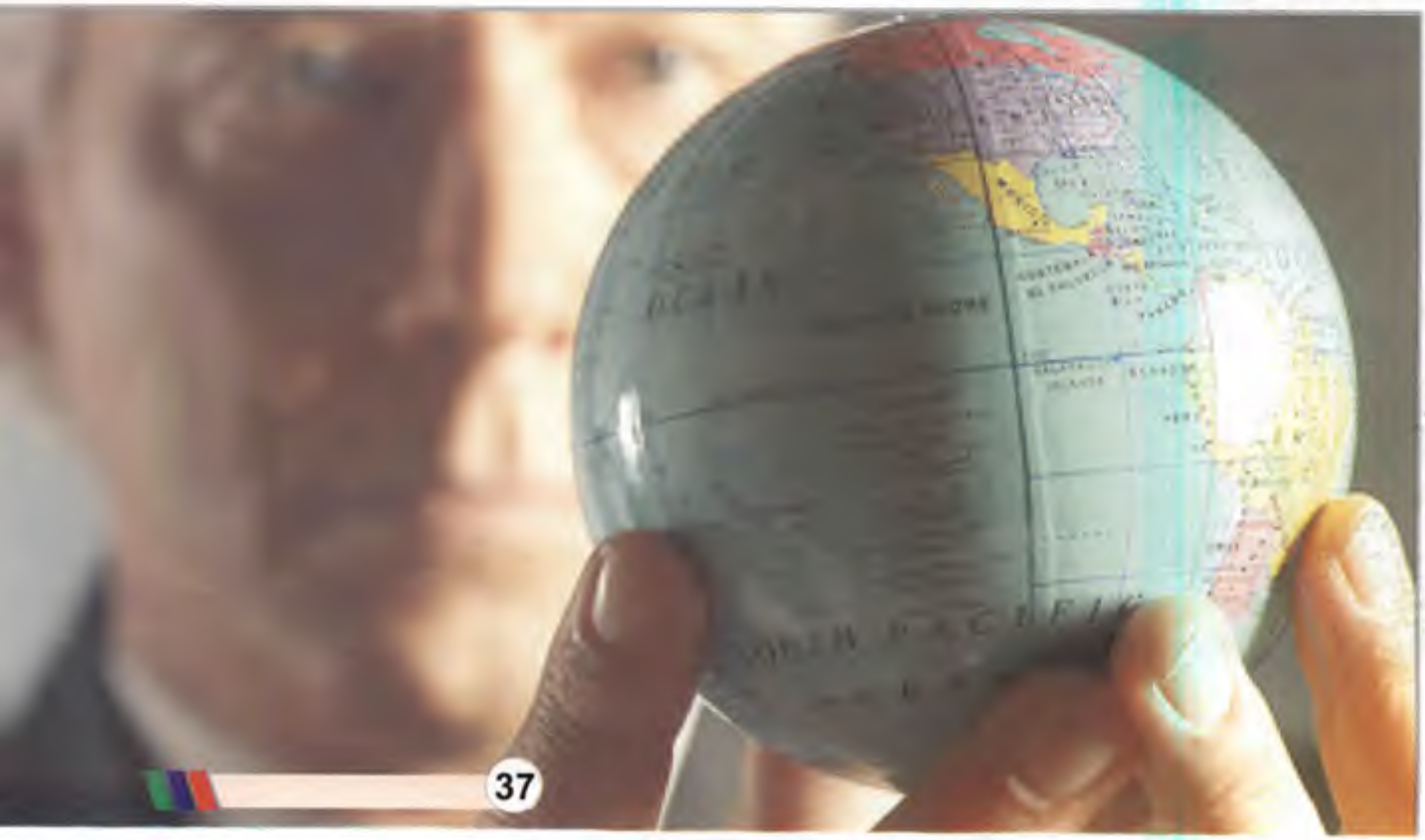

البعد الثالث

نجاح الاستثمار مسؤولية الجميع

سكرتير التحرير/علي حنون آل معلا

بالنظر لواقع العراق الاقتصادي الذي يعاني من أزمة حقيقية في مجالي البناء والأعمار بسبب تداعيات كثيرة لعل أهمها إرهاصات ما بعد ٢٠٠٣ وما رافقها من آثار ألقت بظلالها على كافة مفاصل حياة المجتمع العراقي إلا أن العراقيين مفعمون بالأمل ببدء مرحلة جديدة تشكل مرتكز حقيقي للبدء في خلق مجتمع متطور ومتقدم بكل نواحي الحياة يضاهي إن لم يكن يتفوق على شعوب عديدة من العالم وذلك لتوفر معظم مستلزمات ومتطلبات النهوض بالبناء والأعمار رغم جسامة الدمار والخراب الذي لحق بالبنية التحتية ومختلف قطاعات التنمية سواء الاتصالات-الصناعة بأنواعها أو الزراعة وغيرها جراء سياسات الأنظمة السابقة وما لحقها من تبعات أدت إلى وجود واقع اقتصادي مرير مثقل بمؤسسات اشتراكية مترهلة تشكل جزء كبير من المال العام تعاني مشاكل عديدة لا حصر لها أهما البطالة المقنعة والفساد الإداري وانطلاقا من هذا الوصف الدراماتيكي للواقع الاقتصادي وعودا على بدء أمل العراقيين المفعم في خلق واقع اقتصادي جديد يحفل بكل مقومات النهوض والبناء

لتفعيل دور الإرادة الجماعية لابد من تشكيل فريق عمل احترافي مهني يواكب آخر التطورات الحاصلة في العالم يأخذ على عاتقه تذليل كافة المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا أمام نجاح الاستثمار

يستبشر العراقيون خيرا في السياسة الاقتصادية للعراق الجديد بانطلاقه نحو الانفتاح العالمي والرأسمالي وإتباع سياسة السوق المفتوح(السوق الحر)وهي عبارة عن حزمة من التطبيقات ابرز سماتها

- تشجيع الاستثمار
- الخصخصة
- زيادة التبادل التجاري

ولكل واحدة من تلك السمات أعلاه حزمة من السياسات والقوانين تساعد في تطبيقها وتنفذ وفق ستراتيجيات على مديات مختلفة القصيرة والمتوسطة وطويلة الأمد وما يهمنا هنا الاستثمار ومدى تأثيره في تحسين وخلق بنية اجتماعية واقتصادية واعدة تتسم بكل مفردات التقدم والرفاه والبناء ولتفعيل دور الاستثمار لابد من توفر عاملين أساسيين

أولا : القوانين النافذة الملزمة بتوفير كل متطلبات نجاح الاستثمار

ثانيا: توفر الإرادة الجماعية لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية

ولتفعيل دور الإرادة الجماعية لابد من تشكيل فريق عمل احترافي مهني يواكب آخر التطورات الحاصلة في العالم يأخذ على عاتقه تذليل كافة المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا أمام نجاح الاستثمار ورسم السياسات والخطوط العامة لمشاريع الاستثمار والترويج لمختلف الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة يتكون من هيئة الاستثمار في المحافظة بالتعاون مع السلطة التشريعية المتمثلة بمجالس المحافظات والسلطة التنفيذية التي يرأسها السادة المحافظون من خلال دوائر الحكم المحلي(الإدارات المحلية)ودوائر البلديات

Periodical Meeting of Al-Muthanna Investment Commission

A periodical meeting of Al-Muthanna Investment Commission was held headed by Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board.
The meeting was attended by Eng. Amer Abbas Aziz Assistant Director General and Deputy of the Chairman of the Board and other members of the Board.
The meeting discussed the general strategic plan for the work of the commission and the latest developments in the investment process in the province.
They discussed the problem faced by the commission and ways and means to find proper solutions to such difficulties.
A number of recommendations were taken at the end of the meeting aiming to develop the investment work in the province and follow-up the investment process the world over.

Board of Directors formed

In order to uplift the administrative and technical standards to organize the work , to avoid routine circles, and give the best services to the investors , as well as expediting the work of the Commission , a board of directors was formed headed by Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board, with the membership of the Assistant Director General and Deputy Chairman of the Board Eng. Amer Abbas Aziz , and the directors of the Commission.
The duties of the Board of Directors are to implement the policies of the Commission as well as orders of the Director General and the Board's recommendations.

Province Dignitaries Confirm Support for MIC

In the light of extensive efforts of all officials to push development movement forward, Eng. Adil D. Mohammed MIC Director General two members of the Provincial Council; namely, Eng. Majid Abdullah Sadoud and Mr. Rasoul Radhi Abu Hasna.
The meeting was attended by Eng. Amir Abbas Aziz , Assistant Director General and number of the MIC members and officials.
Discussions were held on the difficulties facing the work of the commission, particularly the question of land allocation to the investors.
Both sides stressed that such obstacle should be resolved as soon as possible.
Discussion was made also on the erection of oil refineries in the province due to the drastic need for its products.
Number of licenses and memoranda signed were discussed.
Finally, it was agreed to form a joint committee between the MIC and the Provincial Council to study all problems facing the work of the Commission , as well as finding ways and means to solve them.

Field Tour for Investment Projects in the Province

In order to activate the role of investment in Al-Muthanna Province and to check the stages of implementation in invested projects , a joint team from MIC and the Provicial Council representative Eng. Majid Abdullah Sadoud, member of the Council and member of the Economy and Investment Committee at the Council toured a number of investment projects including the Golden Mountain Gas Station, recreational complex , the private hospital and the grocery complex.

The tour also included Eng. Amer Abbs Aziz Assistant MIC Director General, Eng. Aqeel Abdul Hassa Sikar, Director of the Economic Department at MIC and Mr. Aous Mohammed Ali, Director of the One window Department at the MIC.

On the other hand, certain areas were also inspected for further investment projects.

Al-Yasiri Stresses Importance of Activating Law No. 13 of 2006

In the light of cooperation between MIC and Al-Muthanna Provincial Council, Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received Mr. Yasir Al-Yasiri, Member of Al-Muthana Provincial Council.

During the meeting , the investment environment in the province was discussed , as well as , the obstacles facing the Commission.

Al-Yasiri stressed the importance of vitalizing investment Law No. 13 of 2006.

He praised the work undertaken by the Commission's personnel to enhance the process of development, reconstruction and economic development in the province.

Consultative Meeting in Babylon

Babylon Investment Commission held a meeting to discuss matters related to activate the role of investment in both construction and re-construction sectors.

The meeting was attended by General Directors of Investment Commissions in Babylon, Al-Muthanna , Najaf, Kut, Dhi-Qar, Kerbala, Anbar and a representative from the National Investment Commission.

Al-Muthanna Investment Commission was represented by Mr. Qasim Ajil Abed , member of the Board and Mr. Hakim Rajouj Al-Mussawi of the One-Window Department.

During the meeting many topics were discussed including the feasibility study and how to approve the designs of the investment projects.

The participants requested a meeting with H.E. Prime Minister and President of the Iraqi Parliament.

The conferees reached a number of decisions including holding periodical meetings as well as weekly meetings with respective governors as well as representatives from respective departments in the provinces.

The participants, also, reached a number of decisions that will facilitate all obstacles and enhance the investment movement in Iraq.

Deputy Chairman of Al-Muthanna Provincial Council Visits MIC

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board met Mr. Mohammed Arboud Hadad, Deputy Chairman of Al-Muthanna Provincial Council.
MIC Director General explained the nature of the gigantic projects to be implemented soon in the province, as well as the memoranda signed with foreign companies.
The meeting was attnde by Mr. Amer Abbas Aziz, Assistant MIC Director General and Deputy Chairman of the Board.

Importance of Founding A Medical City and Specialized Hospitals

In the light of joint cooperation between MIC and Al-Muthanna Provincial Council to create an investment atmosphere that convince foreign companies to invest in the province , Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received Dr. Falih Abdul-Hassan Sikar, Member of the Provincial Council and Director General of Al-Muthanna Health Directorate.
During the meeting, discussion were held over investment horizons in the province, number of licenses granted , and foreign memoranda signed with international corporations.
The obstacles facing the Commission's work were discussed, as well as ways and means to solve these problems facing foreign companies,
Dr. Sikar appraised the efforts exerted by the MIC and stressed the importance of building hospitals that lead to the creation of developed medical cities.
The meeting was attended by Eng. Amer Abbas Aziz Assistant Director Genera and Deputy Chairman of the MIC., Mr. Mohammed Sahib Al-Taj, Director of Irrigation Department and a number of Directors at MIC.

Integrity Authority hails the work of Investment Commission in the Province

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received Mr. Dhafar Abed Al-Wahid Khashan , Deputy Chairman of Al-Muthanna Integrity Authority.
During the meeting, it was discussed the process of the work of the Commission and the efforts made by the personnel to contact giant international investment companies in order to uplift the standards of the province which needs a number of vital projects.
They , also, discussed the obstacles facing the work of the Commission.
The visitor hoped all success and progress for the Commission and its personnel.

First Warka' Cultural Festival inaugurated

Mr. Ibrahim S. Al-Mayali, Governor of Al-Muthanna inaugurated the first cultural festival .
The festival was attended by Dr. Abdul Lateef A;-Hassani, President of Al-Muthanna Provincial Council with the attendance of great number of officials and people.
The festival witnessed theatrical shows, artistic galleries and documentary films shows, as well as combat arts demonstrations.
The Governor expressed his support that such festival should be held annually in order to acquaint the people with the historical and archeological importance of Al-Warka' city.
On the other hand, the people demanded that the archeological departments should pay greater attention to the city as well as restoring stolen articles, because these are the legacy of the city.
Warka' city is one of the most important locations in the world. It needs now greater attention by creating touristic sites in the area.

Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) hold Press Conference

The Australian Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) held a detailed press conference at the premises of the Commission.
The press conference was attended by a number of news agencies working in Iraq as well as other media organs.
Dr. Mohammed Hmoud , Director of the Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) declared the opening of the company's office in the province to follow-up and implement the investment projects to be made in the province.
He added that nine projects shall be made, including a cement factory with high production capacity , concrete technology institute, medical oxygen factory, insulation material factory as well as building 10.000 housing units.
The duration of such projects shall be within four years. Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board stressed the economic importance of such projects because they provide opportunities for new jobs , minimize housing crisis , as well as economic flourishment.
He promised to facilitate all difficulties that will face the implementation of such projects.

Australian Fair in Al-Muthanna Province

Al-Muthanna Chamber of Commerce signed an agreement with the Australian Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) to organize an Australian trade fair in the province.
The agreement was signed between Mr. Kareem Mohammed Ali Majeed, Head of the Chamber of commerce and Mr. Mohammed Hmoud Director of the company.
During the signing ceremony, it was agreed between the two sides to expand trade and vocational exchange .
The agreement stipulated that the Chamber of Commerce will provide the information of its members to facilitate mutual cooperation.
Also, the agreement contained cooperation to establish the permanent Australian exhibition in the province.

License to establish a Marketing Center

The 17th. License to establish a marketing centre was granted to Abdul Ridha Khoursheed for International Trade and Contracts Group, represented by Mr. Abdul Raheem Al-Rifa'i.
The centre aims to develop the trade movement in the province , with a capital of $ 10 million.
The project is to be implemented within six months.
This 17th. License proves that the Commission and the Province are working in the right direction to create real infrastructures and find a reasonable atmosphere for investments in the province.

Al-Muthanna Provincial Council President Stresses Importance of Developing Economic Standards

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received Dr. Abdul Lateef Hassan Al-Hassani , Al-Muthanna Provincial Council President and his accompanying delegation.
MIC Director General extended detailed report on the accomplishments of the Commission in regard the investment projects through signing seven memoranda of understanding with giant international companies, granting 17 licenses , as well as prospects for future activities in regard building and re-construction.
Mr. Mohammed pointed out the obstacles facing the work of the Commission.
Dr. Al-Hassani promised to facilitate all these obstacles and expressed his support to the Commission.
He stressed the importance of developing the economic standards of the province through encouraging greater companies to participate in the investment process in the province.

Government Support for MIC

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board met Mr. Fahad Saif Faisal Al-Ghanmi, Member of Al-Muthanna Provincial Council.
Both sides discussed the mechanism of investment process, granting licenses , memoranda agreed upon, promotion of investment projects , as well as touristic and archeological sites.
Mr. Al-Ghanmi expressed his admiration with the accomplishments made in this respect.

In cooperation with the Australian Government ... Technical Consultative committee Formed

Al-Muthanna MIC held an expanded meeting with the Department of Agriculture in the Province.
The Meeting was headed by Eng. Adil D. Mohammed , MIC Director General.
The meeting was attended by Mr. Hussein Ali Mehdi, Director of Agriculture Department, Eng. Mohammed Sahib Hussein, Director of Water Resources Department, Dr. Turki Miftin, Dean of the College of Agriculture at Al-Muthanna University, Mr. Kareem Mohammed Ali, Chairman of Samawa Chamber of Commerce and Mr. Ihsa' Kareem Huwaidi Director of Samawa Chamber of Commerce, with the attendance of Mr. Mohammed Hmoud , the authorized director of the Australian group.
The meeting reached at forming a technical consultative committee to submit an elaborate study to be presented to the Australian government in order to study it and find ideas to develop the agricultural sector in the province.

Press Conference in Malaysia

Kuala Lampur
Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board held a press conference with Malaysian trade organizations , merchants and industrialists, in order to promote prospects of investment in Al-Muthanna Province.
Many Malaysian companies expressed their desire to invest in the province .
The press conference was attended by a number of world and local news agencies.
During the press conference, topics of cheap manpower, natural resources and secured atmosphere were discussed in detail.

Malaysian firms invited to invest in Al-Muthanna

By EILEEN HEE
The Al-Muthanna Investment Commission seeks to draw investment into the province of Al-Muthanna, located in the southern part of Iraq, and hopes to attract Malaysian investors to the various sectors there.
Director-General Adil D. Mohammed said his country needs investment from Malaysia and the province offers enormous potentials for Malaysian companies.
He also said that the country is currently in cooperation with Europe, Australia and the United States across many fronts to provide expertise in infrastructure, electricity and water.
"We urge Malaysian investors to invest in sectors like housing and building, industrial and agricultural sectors," he told StarBizWeek.
He said a few Malaysian companies have already indicated interest to invest in Al-Muthanna, Iraq's second-largest province covering an area of 51,000 sq km.
Citing companies like Perembun (M) Sdn Bhd, Pembinaan Purcon Sdn Bhd and 1st Global Biotech (M) Sdn Bhd, he said it is the right time for Malaysian investors to seek information about investing in the province.

With a population of 650,000, he added there are great opportunities for investment in the various key sectors, especially in infrastructure and construction, as many areas of the country are in ruin and need repair.
"Scomi Group had also shown interest to provide infrastructure and transportation for the Al-Muthanna province," he said, adding that there are also possibilities to invest in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors.
Commenting on the ongoing violence in Iraq, he said the situation in Al-Muthanna is contrary to what is being portrayed.
"Life is normal in the Al-Muthanna province and there are no suicide bombings there. The bombings are mostly in Baghdad," he added.
Al-Muthanna is a rich province and has enormous capabilities to be tapped, he said, adding: "It has so much crude oil, and it is the largest repository of raw materials for the cement industry in the whole world."
Adil said the function of the investment commission is to provide assistance to investors and create a one-stop shop to assume all the registration procedures for investment projects and allocate lands for investment projects within the administrative borders of Al-Muthanna province.
He concluded the state investment arm will also extend help to those keen to invest in other states in Iraq. Since August 2008, the state's investment commission has registered some 30 foreign companies and to date has approved 16 certificates of investment. Currently, there are about US$3 billion worth of projects being carried out in the province.

Memorandum of Understanding to Build 10.000 Housing Units

Al-Muthanna Investment Commission and the Australian Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) signed a memorandum of Understanding to build 10.000 housing units in the shape of vertical building , each building should be not less than 6 floors and more than 10 floors. Each apartment range between 100-120 square meters.

The memorandum was signed from the Iraqi side by Eng. Amer Abbas Aziz, Assistant Director and Deputy Chairman of the Board. On the Australian side was Dr. Mohammed Hmoud Authorized Director of the Australian companies.

The signing ceremony was attended by the Director of Al-Muthanna Chamber of Commerce and a number of the Board members.

The project shall be implemented in accordance with international standards, which includes also other services as such as roads, bus stations , sewerage and heavy water treatment , schools, praying mosques, and a power station .

The aim of the project is to limit the housing problem. The selling to citizens shall be in accordance to a mechanism to be made by the investing company and Al-Muthanna Investment Commission in cooperation with Iraqi banking sector.

Seven Giant Projects in the Province

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received a British delegation representing Invest Paradise Company and Candy Group.

During the meeting , a memorandum was signed with Invest Paradise Company represented by Eng. Muntasir Adham Azmi Al-Ansari, during which it was agreed to build a new modern airport in the province.

Such a project will enhance and develop touristic and trade relations between the province and the world over.

It was , also , agreed to build a refinery with 150.000 b/d which will help to meet the province needs of oil products , as well as developing new oil industries.

The memorandum contained establishing cement factory with 12.00 tons capacity per day, which shall be one of the pioneering projects in the province.

It , also, stipulated establishing a caustic soda factory.

The head of the delegation expressed readiness to implement other projects such as railways, 4-star hotel, touristic cities on Sawa Lake banks and erection of first class restaurant on the right bank of the Euphrates.

On the other side, MIC Director General pledged to facilitate all obstacles facing the investors and expressed readiness to help them in initiating their projects as soon as possible.

H.E. Prime Minister Hails Al-Muthanna Investment Commission Work

Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board received Mr. Shaker Khalil Al-Mayali member of Al-Muthanna Provincial Council.

During the meeting , the process of the investment process in the province was discussed as well as the obstacles facing the Commission.

Mr. Al-Mayali delivered the greetings of H.E. Prime Minister to the personnel of the commission headed by Eng. Adil D. Mohammed due to the distinguished efforts made to polarize big foreign companies as well as drawing the investment map of the province.

Mr. Al-Mayali added that the coming days will witness the formation of specialized committees in the province, including the investment and economic committee which will render all possible help to the Commission.

Both commissions should work to eradicating the problem of unemployment in the province, he continued.

On the other hand , Mr. Al-Mayali pointed out that the Provincial Council is optimistic with the work of the Commission, which its investment projects reached $ 2.5 billion.

The meeting was attended by Mr. Amer Abbas Aziz Assistant Director General and Deputy Chairman of Al-Muthanna Investment Commission.

Al-Mayali Sworn-in As Governor

Following the enactment of the Presidential Decree appointing Mr. Ibrahim Salman Al-Mayali as a governor of Al-Muthanna Province, he was sworn-in as well as his deputies Mr. Qasim Jaber Abed Al-Hussein and Mr. Hakim Muslim Hashim.

The sworn-in ceremony was attended by Provincial Council Members and ex-governors Mr. Ahmed Marzouq Al-Salal.

Mr. Al-Mayali stressed he will exercise all efforts to uplift the standards of the province, push forward reconstruction and development in order to be an example for other Iraqi provinces.

Al-A'raji Meets MIC D.G. and Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited Delegation)

Dr. Sami Raouf Al-A'raji, President of the National Investment Commission , met Eng. Adil D. Mohammed , Director General and Chairman of the Board and his accompanying delegation from the Australian Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia Limited) headed by Dr. Mohammed Hmoud and Mr. Kareem Qizini , head of the company's branch and Sheikh fadhil Muhalhil Abu Al-Joun, member of the Provincial Council.

Dr. Al-A'raji welcomed the Australian delegation and pointed out that Australia is a great economic power with different scientific manpower and expertise.

The head of the Australian delegation praised the economic recourses of the province. He stressed the Australian desire in investing in different economic sectors in the province, particularly the agricultural and industrial sectors.

He expressed optimism that the signed agreements will be implemented very soon.

The Success of Investment : Responsibility of All

Ali Hanoon Al-Moalla/Editorial Secretary

Due to the Iraqi economic reality, which underwent a real crisis in fields of construction and re-construction due to many reasons, the foremost were the events that occurred after 2003 and their aftermath which shed its shadows on all aspects of the Iraqi society ,the Iraqis are still full with hope to initiate a new stage to be the real pillar to start a developed society with all advancements occurring to other peoples in this world.

This hope will be realized to the availability of all elements of developments and re-construction despite the vast destruction that happened to the Iraqi infrastructure as well as other development sectors , either in communications, industry or agriculture.. as well other sectors.

Such devastation occurred due to previous policies as well as the aftermath events which led to the existence of bitter economic situation, of the most to suffer were pseudo-unemployment and administrative corruption.

Out of this dramatic description for the economic reality , with the hope of the Iraqis to create a new economic reality full with ingredients of development and construction, the Iraqis are fully hopeful with the new economic policy ; namely the world openness and following the path of free market, which includes many applications, the foremost are:

* The encouragement of investment
* Privatization
* Extension of trade exchange

Each one of the characteristics is bundle of policies and laws that help in their applications in accordance of short, medium and long-rage strategies, the new development of the society and create a socio-economic promising environment characterized with all terms of progress , well-being and reconstruction by activating the role of investment , which needs two important elements ; namely,

1. The abiding laws for the success of investment
2. The availability of joint will for both legislative and executive powers.

In order to activate the joint will, we have to establish a professional and vocational team work that will follow-up all developments occurring all over the world, that will undertake facilitating all obstacles and problems facing the success of investment, as well as drawing policies and general guidelines for investment projects and promoting all available investment opportunities in the province with full operation with the legislative authority represented by provincial councils and the executive authority headed by the governors and their respective departments.

Monthly magazine
issued by M.I.C.
Public Relations Department

President of the Board
Editor-in-Chief
Eng. Adil D. Mohammed

Vice-President of the Board
Eng. Amer Abbas Aziz

Editorial Secretary
Ali Hanoon Al-Moalla

Technical Advisor
Abdul Karim Yassin Al-Absawi

Photography
Amin Ali Dakhil

E-mail
Samawa_investment@yahoo.com

Web site
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

Development of Hope .... The Influx of Investments

Editor-in-Chief/ Eng. Adil D.Mohammed
Director General/ Al-Muthanna Investment Commission

The legislation of Investment Law no. 13 of 2006 took place at time of a turmoil that passed through Iraq, including heavy burden of insecurity, the weakness of the center of the government and the non-availability of economic thoughts that apprehend the message, objectives and goals of the law.

It was a cruel environment accompanied by the lack of Iraqi expertise (administration and experiment) in field of investment.

After the establishment of provincial commissions and initiating promotion of investment opportunities we have faced new different challenges , such as the non-clearance of implementation procedures, land allocations for such projects, financing , lack of banking experience, the overwhelming of economic thoughts, non-understanding of market organisms, lack of infrastructure and services, lack of statistical data and geological maps for raw materials.

Added to all these factors was the legal gap in the same law ; namely, the relation with the National Commission, which will benefit from the project after completion the exemption period, the intermingling investments among the provinces, the investments in housing sectors, the entrance and residence of the investors and their personnel.

The Investment Law was issued , mainly, to rectify the vital and deep differences in the Iraqi economy, and give a vital push to find and diversify national income financing, after the full collapse of the economy and its turnover into an incoming budget where the oil resources contribute in it by 90%, while the share of other sectors declined in fields of services and tourism (3% for the agricultural sector, 2% for the industrial sector).

In other words, the law was enacted to liberate the economy from oil control as well as activate the commodity sectors, and promoting a full-stream procedures for the investments to benefit from their developments in finding out new job opportunities, developing life standards, minimizing poverty levels and the gap of under-development, as well as creating a real comprehensive economic leap.

With the development of the security situation and the stability of economic situation, the hope to encourage investments was high. But, by establishing the organs of the commissions and the application of the law, we have faced , as well as the investors, a vague outlook with investment applications as well as real challenges in regard to the work of the one-window procedures, of the most important are :

The allocation of land which faced all fashioned thoughts regarding the rent or selling the lands for such investments.

The non-readiness of the banking procedures to deal with the investment financing, taking into consideration that there will be no big investments without banking preparedness to cover and control such investments with lucrative and competitive prices.

Some obstacles in the articles of the law related to investment strategies, infrastructures and entrance and residence of the businessmen and investors.

Today, after surpassing the greater challenges (terrorism, obstacles facing the security situation, and the harshness of the investment environment), Iraq initiated an new and clear-cut economic rectification policy. So, nothing will justify that we do not proceed with the investment process and finding new venues for capital. In this line, H.E. Prime Minister, is following , personally, the promotion activities for such investments by giving assurances, on local and international levels, as well as encouraging the new commission to put aside all obstacles. This was clear by allocating some lands for industrial and services projects, which led to a state of optimism in the development process , in general, hoping a full review of the Investment Law and its implementation tool , to create a better practical and competitive environment

We have hopes to activate the banking procedures to finance investments and lift-up all obstacles facing all businessmen and investment companies regarding their entry and residence, as well as encouraging the media to cover the new economic trends taking place, particularly on the investment fields, as a national plan for investment and a real source for financing the local income, diversification of economic activities, provision of jobs , contribution in developing living standards , and revitalizing the agricultural, industrial, housing and touristic sectors.

Yes...Investment .. It is a long-range national and strategic choice to be achieved by the Iraqi will and absorbing the changes in world economy.

YMCA

فرص استثمارية واعدة

يسر هيئة استثمار المثنى أن تدعو المستثمرين كافة العراقيين والعرب والأجانب للاستثمار في محافظة المثنى في القطاعات العقارية والسياحية والصناعية والزراعية.
وتلتزم الهيئة بتقديم جميع الحقوق والامتيازات التي يضمنها قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمرين الكرام.
وتتوفر في محافظة المثنى جميع مقومات نجاح عملية الاستثمار (الأمن المستتب - الأيدي العاملة - المواد الأولية - مساحات الأرض الشاسعة).
كما يضمن قانون الاستثمار العراقي مناخاً استثمارياً ملائماً لحفظ حقوق وحماية المستثمر.

Promising Investment Opportunities

Al-Muthanna Investment Commission is pleased to invite all Iraqi, Arab and foreign investors to invest in Al-Muthanna Province in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors.
The Commission undertakes to provide all assistance, guarantees and merits stipulated in Law No. 13 of 2006.
There are possibilities to invest in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors due to the availability of durable security, manpower, raw materials and spacious lands.
The Iraqi Investment Law guarantees suitable investment climate, as well as the protection of the investors' rights.